(إنْ) النافية بين القاعدة النحويَّة والاستعمال في أحاديث الكتب الستَّة

إعـــــداد

د / إسلام أبو النصر علي حسيبة

مدرّس النحو والصرف

بكلية الآداب – جامعة السويس

حولية كلية اللغة العربية بإيتاي البارود (العدد الثالث والثلاثون)

(إنْ) النافية بين القاعدة النحويَّة والاستعمال في أحاديث الكتب الستَّة

د/ إسلام أبو النصر علي حسيبة
مدرّس، قسم اللغة العربية (شعبة النحو والصرف)، كلية الآداب، جامعة السويس، السويس، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: Eslam.Hasiba@arts.suezuni.edu.eg

ملخص البحث:

يعنى البحث بدراسة(إنْ) النافية بين القاعدة النحويَّة والاستعمال في أحاديث الكتب الستَّة؛ بهدف معرفة حقيقة (إنْ) النافية وقضاياها من خلال نصوص أحاديث الكتب الستَّة.

وقد اتَّبع الباحث في دراسته المنهج الوصفيَّ معتمدًا على التحليل والإحصاء؛ ومن ثمَّ اشتمل البحث بعد المقدمة على أربعة مباحث تليها خاتمة: المبحث الأول عالج استعمالات(إنْ) النافية. والمبحث الثاني عُنِيَ ببيان معنى(إنْ) النافية. والمبحث الثالث تناول بالتحليل زمن النفي بـ(إنْ). والمبحث الرابع وُسِمَ بـ "(إنْ) النافية بين الإعمال والإهمال".

ومن أهم نتائج البحث:

- استعمال حرف النفي (إنْ) في أحاديث الكتب الستَّة بمعنى حرف النفي (ما)، ويُرَجِّح هذا تَوَارُد الحرفين على المحلِّ الواحد في الأحاديث.
- عدم مجيء (إنْ) النافية في أحاديث الكتب الستَّة عاملة عمل (ليس)، باستثناء حديث واحد جاءت فيه محتملة أن تكون عاملة عمل (ليس) عند مَنْ يُعملها، ومحتملة أن تكون غير عاملة عمل (ليس) عند مَنْ يُهملها.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، أسلوب النفي، (إن) النافية، الحديث الشريف.

حولية كلية اللغة العربية بإيتاي البارود (العدد الثالث والثلاثون)

Negation letter (إن) in grammatical rule and usage in the hadiths of the six books

Dr.Eslam Abo El Nasr Ali Hasiba
Lecturer, Department of Arabic language (Grammar and morphology Branch), Faculty of Arts, Suez University, Suez, Arab Republic of Egypt.
Email: Eslam.Hasiba@arts.suezuni.edu.eg

Abstract:

This research concerns with studying negation letter (إن) in grammatical rule and usage in the hadiths of the six books, aiming at knowing the truth of negation letter (إن) and its issues through the texts of the hadiths of the six books.

The researcher used in his study the descriptive approach relying on analysis and statistics. Therefore, the research included, after the introduction, four sections, followed by a conclusion: The first section deals with the uses of negation letter (إن). The second section was concerned with clarifying the meaning of negation letter (إن). The third section analyzed the tense of negation with (إن). The fourth section was called "Negation letter (إن) between functioning and neglect".

Among the most important results of the research are the following:

- In the hadiths of the six books, negation letter (إن) was used to give the same meaning of negation letter (ما), and this is supported by the consecutive coming of the two letters in the same place in the hadiths.
- Negation letter (إن) did not come in the hadiths of the six books, doing the same function of (ليس), but it was mentioned in one of these hadiths; it is possible that it does the same fuction of (ليس) for that who considers it functioning, and it is possible that it does not do the same function of (ليس) for that who considers it not fuctioning.

Key words: Arabic grammar, Negation, Negation letter (إن), Hadith.

حولية كلية اللغة العربية بإيتاي البارود (العدد الثالث والثلاثون)

المُقَدِّمَة:

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَنْ والاه، وبعد.

فعلوم اللغة العربية قد وُجِدَتْ لخدمة القرآن الكريم والحديث الشريف؛ ولذلك عكف العلماء على ربط دراساتهم اللغوية بالقرآن الكريم والحديث الشريف، وكانت دراساتهم النحويَّة في القرآن الكريم تبدو فيها جهودهم واضحة، أمَّا دراساتهم النحويَّة في الحديث الشريف وأقوال الصحابة الفصحاء فكانت – فيما أعلم– ضئيلة نادرة.

والصحابة – رضي الله عنهم– الذين تلقَّوا الأحاديث الشريفة تلقيًا مباشرًا عن الرسول – ﷺ– كانوا من ذوي الفصاحة والسليقة، كما أنَّهم ينتمون إلى قبائل عربية عُرِفَتْ بفصاحة لغتها وبلاغة كلامها[١]؛ ولذلك أدَّت اللغة هدفها التواصلي بين المتخاطبين، وأسهمت من الناحية الوظيفية في بناء الواقع الثقافي والاجتماعي.

ويُعدُّ أُسلوب النفي أحد الأساليب التي توسَّلت بها لغة الخطاب في الحديث الشريف وفق وضعيات التواصل، وهو أحد أساليب العربيَّة التي شكَّلت هويتها؛ فأفْرَدَتْ له أحرفًا متعددة ليتأتَّى بها، وتُعدُّ (إنْ) النافية أحد هذه الأحرف النافية؛ ولذلك جاء هذا البحث ليدرس (إنْ) النافية بين القاعدة النحويَّة والاستعمال في أحاديث الكتب الستَّة[٢]؛ بهدف معرفة حقيقة (إنْ) النافية وقضاياها من خلال واقع لغويّ حيّ يلي الواقع اللغويّ القرآنيّ في الرتبة.

وقد أحصى أحد الباحثين[٣] أشعار خمسمائة وستة وثلاثين شاعرًا جاهليًا، فلم يجد من بينها شاهدًا على استعمال (إنْ) نافية؛ ومن ثَمَّ فإنَّ الباحث يزعم أنَّ لغة القرآن الكريم ولغة الحديث الشريف أضافتا استعمالًا جديدًا لـ(إنْ)، تجلَّى في استعمالها نافية.

أمَّا الدراسات السابقة على هذا البحث، فأشير هنا إلى ثلاث دراسات تمتُّ بصلة ما إلى موضوعه: ثمَّة دراسة بعنوان (أسلوب النفي في صحيح مسلم)، للباحثة ورد أحمد فرج الله، مخطوط ماجستير بكلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، سنة ١٩٩٧م. وهذه الدراسة استشهدتْ بمواضع كثيرة في صحيح مسلم على أنَّ (إنْ) فيها نافية، وهي ليستْ بنافية[٤]. وثمَّة دراستان أخريان تناولتا أسلوب النفي في أحد كتب الأحاديث الستَّة، ولم تتطرقا في المعالجة البحثية إلى (إنْ) النافية: أولاهما بعنوان (أسلوب النفي في بعض الأحاديث النبوية الشريفة، صحيح مسلم أنموذجًا)، للباحثة أسماء عبد الباقي محمد، جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، ع١٠٢، سنة ٢٠١٢م، والدراسة الأخرى عنوانها (أساليب النفي في سنن أبي داود، دراسة نحويَّة وصفيّة دلاليّة)، للباحث محمد جاسم راضي، مخطوط دكتوراه بكلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، سنة ٢٠١٥م.

واعتمدَ الباحث في جمع مادته على استقصاء مواضع حرف النفي (إنْ) غير المكرَّرة في اللفظ والدلالة معًا[٥]، والواردة في أحاديث الكتب الستَّة، سواء أكانتْ مذكورة في أقوال النبي– ﷺ– أم في أقوال الصحابة والتابعين. وهذه المواضع قد وردتْ في أحاديث تتَّسم بصحتها، ما عدا حديثًا واحدًا لعُمَر بن الخَطَّاب(ت٢٣هـ) حسَّنه الألباني في (سنن أبي داود)[٦]، وكان ورودها هذا في أقوال الرسول – ﷺ– والصحابة ما عدا قولًا واحدًا للتابعيّ عَنْبَسَة بْن سعيد القُرَشِيّ(ت١٠٠هـ)[٧].

وقد توسَّل الباحث في دراسته بالمنهج الوصفيّ معتمدًا على التحليل والإحصاء بغية الوصول إلى نتائج علميَّة محدَّدة؛ ومن ثمَّ اشتمل البحث على مقدمة وخاتمة، بينهما أربعة مباحث توالت على النحو الآتي: المبحث الأول– ويعالج استعمالات (إنْ) النافية، والمبحث الثاني– ويُعْنَى ببيان معنى (إنْ) النافية، والمبحث الثالث– ويتناول بالتحليل زمن النفي بـ(إنْ)، ثمَّ المبحث الرابع الذي وُسِمَ بـ "(إنْ) النافية بين الإعمال والإهمال". وبيان ذلك كلّه فيما يلي:

المبحث الأول: استعمال (إنْ) النافية:

عُرِفتْ (إنْ) النافية في ميزان النحاة أنَّها بمنزلة (ما) النافية. فهي "تدخل على الجملتين الفعلية والاسمية، كقولك: (إنْ يقوم زيدٌ) و(إنْ زيدٌ قائمٌ)"(٨).

و(إنْ) النافية لها الصدارة في الجملة كما هو الشأن في (ما) النافية، والجملة التي تتصدَّرها (إنْ) النافية أو (ما) النافية تحافظ على ترتيب عناصرها حتى وإن سُبقتْ بعامل من العوامل النحويَّة، وكأنَّ هذه الجملة أصبحتْ بعد دخول (إنْ) النافية أو (ما) النافية سبيكة يصعب إجراء أي تحويل موضعي لعناصرها. يقول الرضي الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) متحدثًا عن تعليق أفعال القلوب عن العمل: "قد يكون، [أي: المُعلِّق]، حرف النفي، وهو: (ما)، و(إنْ)، و(لا)، نحو: علمتُ ما زيدٌ قائمًا، وإنْ زيدٌ قائمٌ، ولا زيدٌ في الدار، ولا عمرو، ولا رجلَ في الدار. أمَّا الاستفهام، ولام الابتداء، و(ما) و(إنْ) النافيتان، فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعًا؛ فأبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجُمليّة؛ رعاية لأصل هذه الحروف، وإنْ كانت في تقدير المفرد"(٩).

ولا يُشترط في اسم (إنْ) النافية وخبرها المفرد(١٠) "أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة ..."(١١). فمن إعمالها في نكرتين قولهم: "إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلَّا بالعافية" ومن إعمالها في اسم معرفة وخبر نكرة قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ(١٢)

ومن عملها في معرفتين قولهم: "إِنْ ذَلِك نافِعك وَلَا ضارَّك"(١٣).

والجملة الاسمية الواقعة بعد (إنْ) النافية لا يُشترط فيها أن تكون على أصلها؛ بأن يتقدَّم المبتدأ ويتأخَّر الخبر(١٤)، ولا يُشترط أنْ يكون المبتدأ فيها مبنيًّا أو معربًا، ولا أنْ يكون معرفة أو نكرة. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِن

فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾[١٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[١٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾[١٧].

وصحَّح ابن هشام (ت٧٦١هـ) قول بعض النحاة في مجيء (إلَّا) بعد (إنْ) النافية؛ فقال: "وقول بعضهم: لا تَأتي (إنْ) النافية إلَّا وبعدها (إلَّا) كهذه الآيات، أو (لمَّا) المُشدَّدة التي بمعناها، كقراءة بعض السبعة[١٨]:﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[١٩] بتشديد المِيم، أي: ما كلُّ نفس إلَّا عليها حافظ، مردود بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾[٢٠]، ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ﴾[٢١]، ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾[٢٢]"[٢٣]. وقد ذكر نحوه الفيروزآبادي(ت٨١٧هـ)[٢٤].

ما جاء في أحاديث الكتب الستَّة:

بعد حصر ما قد أُستُعمِلتْ فيه (إنْ) النافية من سياقات في أحاديث الكتب الستَّة، تَبيَّن أنَّها أُستُعمِلتْ في سياق الجملة الاسمية والفعلية على النحو الآتي:

أولًا: استعمالها في صدر الجملة الاسمية:

تتصدَّر (إنْ) النافية الجملة الاسمية، سواء أكان فيها المبتدأ مقدَّمًا أم مؤخرًا، أو كان مبنيًّا أم معربًا، أو كان معرفة أم نكرة، وتفصيل ذلك بما يلي:

١- دخولها على المبتدأ المعرفة المبني:

انحصر دخولها على الأسماء المعرفة المبنيَّة في الضمائر؛ إذ دخلتْ على ضمير المتكلّم (أنا) في قول رَسُول اللَّهِ ﷺ: "**مَا أُوتِيكُمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا أَمْنَعُكُمُوهُ، إِنْ أَنَا إِلَّا خَازِنٌ أَضَعُ حَيْثُ أُمِرْتُ**"[٢٥]، ودخلتْ على ضمير الغائب (هو) في قول عائِشَة(ت٥٨هـ) رَضِيَ الله عنها: "إِنْ كُنَّا آلَ مُحَمَّدٍ – ﷺ– لَنَمْكُثُ شَهْرًا مَا نَسْتَوْقِدُ بِنَارٍ، إِنْ هُوَ إِلَّا التَّمْرُ وَالْمَاءُ"[٢٦].

٢- دخولها على المبتدأ النكرة المعرب:

قد تدخل (إنْ) النافية على الجملة الاسميَّة المبدوءة بنكرة، فتجعل هذه النكرة عامَّة؛ لأنَّ "تقدُّم حرف النفي على النَّكرة يجعلها عامَّة، وعموم النَّكرة عند التحقيق هو المسوِّغ للابتداء بها؛ إذ الممنوع إنَّما هو الحكم على فرد مبهم غير معين، فأمَّا الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه"(٢٧).

فدخلت (إنْ) على المبتدأ النكرة المعرب (مُؤْمِن) الذي تأخَّر عن خبره المحذوف المتعلِّق به الجار والمجرور (على الأرضِ)، وذلك في قوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- على لسان إبراهيم -عليه السلام- لمَّا قال لسارة: "**وَاللَّهِ إِنْ عَلَى الأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرُكِ**"(٢٨).

ودخلت (إنْ) على المبتدأ النكرة المعرب المجرور بمن الزائدة في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "... **يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ إِنْ مِنْ أَحَدٍ أَغْيَر مِنَ اللهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ، أَوْ تَزْنِيَ أَمَتُهُ...**"(٢٩)، وقوله ﷺ: "**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ...**"(٣٠). ففي الحديث الأول جاء المبتدأ (أحد) المجرور بمن الزائدة مُتقدِّمًا على خبره (أَغْيَر)، وفي الحديث الآخر جاء المبتدأ (مُؤْمِن) المجرور بمن الزائدة مُتقدِّمًا على خبره الجملة الاسمية (أنا أولى النَّاس به)، ومُتأخِّرًا عن حاله المحذوف الذي تعلّق به الجار والمجرور (على الأرضِ).

وحرف الجر الزائد (مِنْ) يدخل في الجملة المنفية لتوكيد النفي وتقويته؛ فذهب كثير من النحويين إلى أنَّ الفائدة من الحرف الزائد هي التوكيد، فممَّن ذهب إلى هذا من النحاة القدامى ابن جني(ت٣٩٢هـ) والمرادي(ت٧٤٩هـ) وابن هشام. قال ابن جني: "كلّ حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى"(٣١). وقال المرادي: "زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيده التوكيد اللفظي، من الاعتناء به"(٣٢). وقال ابن هشام: "الزائد إنَّما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدًا، ولم يدخل للربط"(٣٣).

وممَّن ذهب إلى هذا من النحاة المحدثين الدكتور عباس حسن(٣٤).

وممَّا سبق ذكره من أحاديث نلاحظ أنَّ:

١- الخبر الذي دخلتْ عليه (إنْ) النافية ورد مفردًا وجملة اسمية ومحذوفًا يتعلَّق به شبه جملة (جار ومجرور)، وهذا الخبر لم يرد في القرآن الكريم جملة اسمية[٣٥]، ولكنَّه ورد مفردًا، كقوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾[٣٦]، وجملة فعلية، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾[٣٧]، ومحذوفًا يتعلَّق به شبه جملة، كقوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[٣٨]، وقوله تعالى:﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا﴾[٣٩].

٢- الخبر المفرد الذي دخلت عليه (إنْ) النافية لم يرد إلَّا معربًا سواء أكان معرفة أم نكرة.

٣- المبتدأ والخبر المفرد اللذين دخلتْ عليهما (إنْ) النافية، قد يتفقان في التعريف أو التنكير، وقد يرد المبتدأ معرفة والخبر نكرة. فدخلت (إنْ) على مبتدأ وخبر معرفتين في قول عائِشَة رَضِيَ الله عنها: "إِنْ كُنَّا آلَ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَنَمْكُثُ شَهْرًا مَا نَسْتَوْقِدُ بِنَارٍ، إِنْ هُوَ إِلَّا التَّمْرُ وَالْمَاءُ"، ودخلتْ على مبتدأ وخبر نكرتين في قول رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "... **يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ إِنْ مِنْ أَحَدٍ أَغْيَر مِنَ اللهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ، أَوْ تَزْنِيَ أَمَتُهُ**..."، ودخلتْ على مبتدأ معرفة وخبر نكرة في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**مَا أُوتِيكُمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا أَمْنَعُكُمُوهُ، إِنْ أَنَا إِلَّا خَازِنٌ أَضَعُ حَيْثُ أُمِرْتُ**".

٤- الجملة الاسمية التي دخلتْ عليها (إنْ) النافية جاءت استصحابًا للأصل؛ تقدَّم فيها المبتدأ وتأخَّر خبره، وجاءت -أيضًا- وقد عُدِل فيها عن الأصل في قوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- على لسان إبراهيم -عليه السلام- لمَّا قال لسارة: "**وَاللَّهِ إِنْ عَلَى الأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرُكِ**". فجاء المبتدأ (مُؤمِن) النكرة مؤخَّرًا عن خبره المحذوف الذي تعلّق به الجار والمجرور (على الأَرض).

٥- (إنْ) النافية لم تباشر النكرة في الأحاديث الشريفة؛ حيث فصلها عن النكرة الجار والمجرور أو حرف الجر الزائد (مِنْ)، ولم تباشر النكرة أيضًا في القرآن الكريم[٤٠].

٦- (إنْ) النافية دخلتْ على الجملة الاسمية في خمسة مواضع، منها موضعان لم تأتِ فيهما (إلَّا) أو (لمَّا) بعد (إنْ) النافية.

٧- الجملة الاسمية المنفية بـ(إنْ) جاءتْ جوابًا للقسم في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ...**". فجملة جواب القسم الاسمية (إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ) نُفيت بـ(إنْ). وهذا يُرَجِّح القول بأنَّ جملة جواب القسم الاسمية تُنفى بـ(ما) أو (لا) أو (إنْ)[٤١]؛ حيث اقتصر بعض النحويين كابن الدهَّان النحوي(ت٥٦٩هـ) وابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ) وأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) على ذكر (ما) فقط[٤٢]، واقتصر الرضي الأستراباذي والدكتور عبد السلام محمد هارون على ذكر (ما) و(لا) التبرئة[٤٣].

والجملة الاسمية المنفية بإنْ لم تأتِ جوابًا للقسم في القرآن الكريم.

ثانيًا: استعمالها في صدر الجملة الفعلية:

اتَّضح ذلك في الجمل الفعليَّة الإخبارية، سواء أكان فعلها ماضيًا أم مضارعًا، فدخلتْ على الماضي اللازم في قول رَسُول اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- داعيًا على المشركين الأولين لمَّا رأى في الكعبة صُورَة إِبْرَاهِيم وَإِسْمَاعِيل -عَلَيْهِمَا السَّلاَمُ- وهما يستقسمان بالأزلام: "**قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، وَاللَّهِ إِنِ اسْتَقْسَمَا**[٤٤] **بِالأَزْلاَمِ**[٤٥] **قَطُّ**"[٤٦]، وقوله ﷺ لعمر عندما سأله عن احتساب تطليقة ابنه عبد الله (ت٧٣، أو ٧٤هـ) في الحيض: "**أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ**[٤٧]"[٤٨].

ودخلتْ على الماضي المتعدِّي إلى مفعول واحد في قول رَسُول اللهِ ﷺ: "**فَوَاللهِ إِنْ صَلَّيْتُهَا**"[٤٩]، وقوله ﷺ: "**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مُسْلِمًا غُدْوَةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ عَادَهُ عَشِيَّةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الجَنَّةِ**"[٥٠]، وقول عروة بن مسعود(ت٩هـ) -رضي الله عنه- في صلح الحديبية قبل أن يسلم: "وَاللَّهِ إِنْ رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُّ يُعَظِّمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعَظِّمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ -ﷺ- مُحَمَّدًا، وَاللَّهِ إِنْ تَنَخَّمَ نُخَامَةً[٥١] إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ..."[٥٢]، وقول عُمَر بن الخَطَّاب رضي الله عنه: "أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- يَوْمًا أَنْ نَتَصَدَّقَ، فَوَافَقَ ذَلِكَ مَالًا عِنْدِي، فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ[ت١٣هـ] إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا..."[٥٣]، وقول عائِشَة - رَضِيَ الله عنها- متحدثة عن الرسول ﷺ: "وَاللهِ، إِنْ صَامَ شَهْرًا مَعْلُومًا سِوَى

رَمَضَانَ..."[٥٤]، وقول بريرة لمَّا سألها النبي -ﷺ- عن عائشة رضي الله عنها: "وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ، إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا، أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ، تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ"[٥٥]، وقول التابعيّ عَنْبَسَة بْن سَعِيد: "وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ كَاليَوْمِ قَطُّ"[٥٦]؛ فالكاف في (كَاليَوْم) اسم بمعنى (مِثْل)، مفعول به للفعل (سَمِع) المتعدِّي بنفسه في محلِّ نصب، وتقدير الكلام: إنْ سَمِعْتُ مثل ما سَمِعْتُ منك اليوم؛ إذ قال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) متحدثًا عن الكاف الجارة: "وأمَّا التي في تأويل الاسم فالتي تقع موقع الاسم المفرد"[٥٧].

ودخلتْ على الماضي المتعدِّي إلى المفعول الواحد المجرور بالباء الزائدة، وذلك في قول أبي هُرَيْرَة(ت٥٩هـ) ﷺ: "وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسِّكِّينِ إِلَّا يَوْمَئِذٍ، وَمَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا المُدْيَةُ"[٥٨]؛ فالباء في (بِالسِّكِّينِ) زائدة للتوكيد[٥٩]؛ لأنَّ (سَمِع) فعل يتعدَّى بنفسه.

ودخلتْ على الماضي المتعدِّي إلى المفعول الواحد المجرور بمن الزائدة، وذلك في قول عُرْوَة بن مُضَرِّس الطَّائِيّ عندما حَجَّ ولمْ يُدْرِك الناسَ إِلَّا وَهُمْ بِجَمْعٍ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَنْضَيْتُ[٦٠] رَاحِلَتِي، وَأَتْعَبْتُ نَفْسِي، وَاللَّهِ إِنْ تَرَكْتُ مِنْ حَبْلٍ[٦١]، إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟"[٦٢].

ودخلت على المضارع المتعدِّي إلى مفعول واحد في قول رَسُول اللَّهِ ﷺ: "**أَلَا كُلَّمَا نَفَرْنَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، خَلَفَ أَحَدُهُمْ**[٦٣] **لَهُ نَبِيبٌ**[٦٤] **كَنَبِيبِ التَّيْسِ يَمْنَحُ إِحْدَاهُنَّ**[٦٥] **الْكُثْبَةَ**[٦٦]، **أَمَا إِنَّ اللَّهَ إِنْ يُمَكِّنِّي مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا نَكَلْتُهُ عَنْهُنَّ**[٦٧]"[٦٨].

ودخلت على المضارع المتعدِّي المعلَّق عن العمل في مفعوليه، وذلك في:

- قَول رَسُول اللَّهِ ﷺ: "... **حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى**"[٦٩]. فـ(يدري): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). و(كم): خبرية، وهي اسم مبني على السكون في محلِّ نصب مفعول به للفعل (صَلَّى). و(صَلَّى): فعل

ماض مبني على الفتح المقدر، منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). والجملة من الفعل(صَلَّى) وفاعله في محلِّ نصب سدَّت مسدَّ مفعولي (يدري). وتمييز (كم) الخبريَّة محذوف، والتقدير: كَمْ ركعة صلَّى، وهذا يعضد ما ذهب إليه مجمع اللغة المصريّ –في الدورة الحادية والخمسين– من جواز حذف تمييز (كم) الخبريَّة[٧٠].

– قول النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَيْفَ صَلَّى**"[٧١]. فالجملة من الفعل(صَلَّى) وفاعله في محلِّ نصب سدَّت مسدَّ مفعولي (يدري).

وتبيَّن ممَّا سبق ذكره من أحاديث أنَّ:

١– (إنْ) النافية دخلتْ على الجملة الفعلية في أربعة عشر موضعًا، منها تسعة مواضع لم تأتِ فيها (إلَّا) أو (لمَّا) بعد (إنْ) النافية.

٢– (إنْ) النافية دخلتْ على الفعل الماضي سواء أكان لازمًا أم متعدِّيًا إلى مفعول واحد، ودخلت أيضًا على الفعل المضارع المتعدِّي إلى مفعول واحد أو مفعولين. وهكذا جاءت (إنْ) النافية أيضًا في القرآن الكريم[٧٢]؛ ولذلك يُرَدُّ قول الدكتور محمد عبد الله هزايمه: "(ما) يُنفى بها الفعل اللازم والمتعدِّي، أمَّا (إنْ) فتختص بنفي المتعدِّي؛ بمعنى أنَّها لا تصلح لنفي إسناد الفعل إلى فاعله..."[٧٣]. ومن الأمثلة القرآنية التي دخلتْ فيها (إنْ) النافية على الماضي اللازم قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٧٤]، وقوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾[٧٥]، وقوله تعالى: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾[٧٦].

٣– الجملة الفعلية المنفية بإنْ قد تُؤكَّد بالقسم، كقوله ﷺ: "**فَوَاللهِ إِنْ صَلَّيْتُهَا**"، وقول بريرة لمَّا سألها النبي –ﷺ– عن عائشة رضي الله عنها: "وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ، إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا...".

المبحث الثاني: معنى (إنْ) النافية:

(إنْ) النافية تُستعمل بمعنى (ما) النافية عند النحاة؛ فقال سيبويه(ت١٨٠هـ) عنها: "وتكون في معنى (ما)"[٧٧]، وهذا ما ذهب إليه ابن قتيبة(ت٢٧٦هـ) والمبرد(ت٢٨٥هـ).

قال ابن قتيبة: "(إنْ) الخفيفة: تكون بمعنى (ما)، كقوله تعالى: ﴿إِنِ الْكافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[٧٨]، و﴿إِنْ كانَتْ إِلَّا صَيْحَةً واحِدَةً﴾[٧٩]، و﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ﴾[٨٠]..."[٨١].

وقال المبرد عن (إنْ) النافية "وتكون في معنى (ما)"[٨٢]، وقال أيضًا عنها: "لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى"[٨٣].

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنَّ (إنْ) أكثر تأكيدًا من (ما) في النفي؛ إذ قال: "والذي يبدو أنَّها آكد من (ما) في النفي، كما تستعمل كثيرًا في الإنكار، قال تعالى على لسان النسوة في يوسف عليه السلام: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾[٨٤]، فنفى مرة بـ(ما) ومرة بـ(إنْ). ولما أريد إثبات صورة الملك ليوسف، وهو أمر في حاجة إلى توكيد في النفي والإثبات، قال: (إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ)... وقال: ﴿مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾[٨٥]، فإنَّ نفي الثاني أقوى فجاء به بـ(إن)، فإنَّ الأول إثبات البشرية والثاني الكذب، وهم بشر لا شك في ذلك فجاء به بـ(ما). والثاني إثبات الكذب للرسل عليهم السلام، وإنكار أن يكونوا صادقين، وهو يحتاج إلى توكيد أكثر فجاء به بـ(إنْ)"[٨٦].

وأُرجِّح ما ذهب إليه النحاة من أنَّ (إنْ) النافية تُستعمل بمعنى (ما) النافية؛ وذلك اعتمادًا على الآيتين: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[٨٧] و﴿مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[٨٨]، ففي الآية الأولى ورد النفي بـ(إنْ) مع الإثبات، وفي الآية الثانية ورد النفي بـ(ما) مع الإثبات. الأمر الذي يدحض ما قاله السامرائي في الآية الثانية من أنَّ إثبات البشرية لا شك فيه فجاء النفي بـ(ما)؛ لأنَّ إثبات

البشرية في الآية الأولى جاء كذلك، والنفي فيها ورد بـ(إنْ). وهذا يثبت أنَّ (إنْ) و(ما) لا فرق بينهما في الدلالة على النفي.

ولم يفرق عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١، أو ٤٧٤هـ) بين (إنْ) و(ما) في الدلالة على النفي، ولكنه فرَّق بين النفي بإحداهما حين يأتي مع (إلَّا) في القصر وبين (إنَّما) معتمدًا على تحديد طبيعة المخاطب بالكلام، وذلك حين قال: "وأمَّا الخبر بالنفي والإثبات، نحو: ما هذا إلَّا كذا، وإنْ هو إلَّا كذا، فيكون للأمر ينْكِرهُ المخاطَبُ ويَشُكُّ فيه. فإذا قلتَ: "ما هو إلَّا مُصيبٌ" أو: "ما هو إلَّا مخطئ"، قلتَه لمن يدفَعُ أن يكون الأمْر على ما قلت، وإذا رأيتَ شخصًا مِنْ بعيدٍ فقلتَ: "ما هو إلَّا زيدٌ"، لم تَقُلْه إلَّا وصاحِبك يَتوهَّم أنه ليس بزيد، وأنه إنسان آخر، ويجدُّ في الإنكار أن يكون زيدًا"[٨٩]. ثمَّ علَّق على قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾[٩٠] قائلًا: "إنَّما جاء، والله أعلم، بـ(إنْ) و(إلَّا) دونَ (إنَّما)، فلم يَقُلْ: "إنَّما أنتُم بشرٌ مثْلُنا"؛ لأنَّهم جعلوا الرسلَ كأنَّهم بادِّعائهم النبوَّة قد أَخرجوا أنفُسَهم عن أن يكونوا بَشَرًا مثلَهم، وادَّعوا أمْرًا لا يجوزُ أنْ يكون لِمَنْ هو بشرٌ. ولمَّا كان الأمرُ كذلك، أُخرجَ اللفظُ مُخرَجَه حيثُ يُرادُ إثبات أمرٍ يدفَعُه المخاطَبُ ويدَّعي خلافَه"[٩١].

إذن ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنَّ الأصل في القصر بالنفي والاستثناء أن يكون فيما يجهله المخاطَب وينْكِره أو فيما يشك فيه. وذهب جلال الدين القزويني(ت٧٣٩هـ)[٩٢] وبهاء الدين السبكي(ت٧٧٣هـ)[٩٣] والزركشي(ت٧٩٤هـ)[٩٤] إلى أنَّ الأصل في القصر بالنفي والاستثناء أن يكون لأمر يجهله المخاطَب وينْكِره أو لما هو منزَّل هذه المنزلة. والجامع بين هذين المذهبين ما ذهب إليه الدكتور أحمد المراغي(ت١٣٧١هـ)؛ إذ قال: "الأصل في (النفي والاستثناء) أن يكون لأمر ينكره المخاطب أو يشك فيه أو لما هو منزَّل هذه المنزلة، بيان ذلك أنك لا تقول (ما هو إلَّا مخطئ) إلَّا لمن ينكر أن

يكون الأمر على ما قلت، وإذا رأيت شبحًا من بعد، فقلت: ما هو إلَّا علي، لم تقله إلَّا والمخاطب يتوهم أنه ليس بعلي.

وأمَّا ما هو منزَّل هذه المنزلة، فكقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾(٩٥)، أي: مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري والتباعد عن الهلاك، نزَّل استقظاعهم هلاكه وشدة حرصهم على بقائه منزلة إنكارهم ذلك"(٩٦).

وقال الدكتور محمد أبو موسى معقِّبًا: "ثم إنَّ عبد القاهر والبلاغيين أغفلوا ضروبًا من القصر بالنفي والاستثناء لا يجري فيها ما يذكر في أحوال المخاطب، ولا تجد الكلام يستقيم لك إذا حاولت اعتسافه على هذا الطريق؛ فدريد بن الصمّه[ت٨هـ] حين قال:

وما أنا إلا من غُزَيَّةَ إن غوَتْ غويتُ وإن ترشُدْ غُزَيَّةَ أرشد(٩٧)

إنَّما يؤكد إحساسه بالانتماء إلى رهطه، وأنَّه مقصور على كونه من هذه القبيلة يجري عليه ما يجري عليها من هداية وغواية، وهذا شيء لا ينكره أحد على الشاعر... فالتوكيد هنا لا يفسره حال المخاطب، وليس خصوصية في اللفظ ... وإنما هو خصوصية تفسر شيئًا في داخل المتكلم ... وهناك مواقع للنفي والاستثناء لا يفسرها حال المخاطب، ولا يفسرها حال المتكلم، وإنَّما يُقال فيها: إنَّ النفي والاستثناء جاء لمحض التوكيد والتقرير، كما في قوله تعالى: ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾(٩٨)، فليس المخاطب عليه السلام منكرًا ولا نزلَ منزلة المنكر، وهذا واضح، ولو ذهبنا إليه لكان لغوًا من القول، كما أنَّ المتكلم ليس عميق الإحساس بالفكرة قوي الشعور بها؛ لأنَّه سبحانه جل عن ذلك، وإنما النفي والاستثناء هنا لمحض التوكيد وإفراغ الحقيقة في قالب متين موثق لتقريرها وتوكيدها في النفوس بهذه اللهجة الحاسمة"(٩٩).

وأميل إلى ما ذهب إليه الدكتور أحمد المراغي من أنَّ الأصل في القصر بالنفي والاستثناء أن يكون لأمر ينْكِره المخاطَب أو يَشُكُّ فيه، أو لما هو منزَّل هذه المنزلة؛ حيث قَلَّت المواضع التي خرجت عن هذا الأصل، كالمواضع

التي ذكرها الدكتور محمد أبو موسى في النص السابق، وأوضح فيها أنَّ (النفي والاستثناء) لا يفسره حال المخاطب.

وقد درس النحاة أسلوب القصر بالنفي والاستثناء في باب (الاستثناء) وسمَّوْه بـ(الحصر) وعدُّوه من الطرق المفيدة للتوكيد؛ لأنَّ الإخبار بالنفي والإثبات أوكد؛ "ألا ترى أنَّ قولنا: "ما قام إلَّا زيدٌ" أوكد من قولنا: "قام زيدٌ""[١٠٠].

ومن المحدثين مَنْ بالغ في هذا الأسلوب؛ فعدَّه أقوى طرق التوكيد وأدلّها على تثبيت الشيء وتقريره، وأنَّه ليس من الاستثناء في شيء[١٠١].

وعرَّف التهانوي (ت١١٥٨هـ) الحصر قائلًا: "وعند أهل العربية هو القصر، وهو إثبات الحُكم للمذكور ونفيه عمَّا عداه"[١٠٢]. إذن النفي في الحصر يكون نفي الحكم عمَّا عدا المذكور.

ما جاء في أحاديث الكتب الستَّة:

أولًا: استعمال (إنْ) النافية بمعنى (ما) النافية:

يُرَجِّح هذا الاستعمال عندي تَوَارُد (إنْ) النافية و(ما) النافية على المحلِّ الواحد؛ فالأصل "في اللفظين الواردين على محلٍّ واحد أن يتوافقا في المعنى بأن يراد من أحدهما ما أريد من الآخر ومنع هذا مكابرة"[١٠٣]، وممَّا رُوي بالوجهين:

١- قول رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "... **يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ إِنْ مِنْ أَحَدٍ أَغْيَر مِنَ اللهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ، أَوْ تَزْنِيَ أَمَتُهُ...**". فهذا القول رواه مسلم(ت٢٦١هـ) والنسائي(ت٣٠٣هـ) مِنْ طريق قُتَيْبَة بن سعيد(ت٢٤٠هـ)، ولكنَّ النسائي رواه بـ(ما) بدلًا من (إنْ)[١٠٤].

٢- قَول رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "... **حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى**". فروى هذا القول البخاري(ت٢٥٦هـ) ومسلم مِنْ طريق يحيى بن أبي كثير(ت١٢٩هـ) عن أبي سَلَمَة بن عبد الرَّحمن(ت٩٤هـ)[١٠٥]، ورواه مسلم مِنْ طريق أبي الزِّناد(ت١٣٠هـ) عن الأعرج(ت١١٧هـ) بـ(ما) بدلًا من (إنْ)[١٠٦].

٣- قول رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**فَوَاللهِ إِنْ صَلَّيْتُهَا**". فمسلم روى هذا القول مِنْ طريق مُعاذ بن هِشام(ت٢٠٠هـ)[١٠٧]، والنسائي رواه مِنْ طريق خالد بن الحارث(ت١٨٦هـ) بـ(ما) بدلًا من (إنْ)[١٠٨].

٤- قول رَسُول اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- داعيًا على المشركين الأولين لمَّا رأى في الكعبة صُورَة إِبْرَاهِيم وَإِسْمَاعِيل -عَلَيْهِمَا السَّلاَمُ- وهما يستقسمان بالأزلام: "**قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، وَاللَّهِ إِنِ اسْتَقْسَمَا بِالأَزْلاَمِ قَطُّ**". فروى هذا القول البخاري من طريق هشام بن يوسف(ت١٩٧هـ)[١٠٩]، ورواه أحمد(ت٢٤١هـ) وابن حبان(ت٣٥٤هـ) والطبراني(ت٣٦٠هـ) من طريق عبد الرزاق(ت٢١١هـ) بـ(ما) بدلًا من (إنْ)[١١٠].

٥- قول عروة بن مسعود-رضي الله عنه- في صلح الحديبية قبل أن يسلم: "وَاللَّهِ إِنْ رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُّ يُعَظِّمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعَظِّمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مُحَمَّدًا...". فهذا القول رواه البخاري من طريق عبد الله بن محمَّد(ت١٤٥هـ)[١١١]، ورواه الطبراني من طريق إسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِيّ(ت٢٨٥هـ)[١١٢]، ورواه ابن حبان من طريق محمَّد بن المتوكِّل بن أبي السَّرِيّ(ت٢٣٨هـ) بـ(ما) بدلًا من (إنْ)[١١٣].

٦- قول عُرْوَة بن مُضَرِّس الطَّائِيّ عندما حَجَّ ولمْ يُدْرِك الناسَ إِلَّا وَهُمْ بِجَمْعٍ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ... وَاللَّهِ إِنْ تَرَكْتُ مِنْ حَبْلٍ، إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟". فروى ابن ماجه(ت٢٧٣هـ) مِنْ طريق وَكِيع بن الجَرَّاح(ت١٩٧هـ) هذا القول[١١٤]، ورواه أبو داود(ت٢٧٥هـ) وابن خزيمة(ت٣١١هـ) وابن عبد البر(ت٤٦٣هـ) من طريق يحيى بن سعيد القطان(ت١٩٨هـ) بـ(ما) بدلًا من (إنْ)[١١٥].

وممَّا سبق يتبين لنا أنَّ السياق الذي يتحصَّل فيه النفي بـ(إنْ) يصلح أن تقوم فيه (ما) مقامها، كما قامت (إنْ) مقام (ما)؛ فلا فرق بين(إنْ) و(ما) في الدلالة على النفي. ويعضد ذلك أنَّ الأحاديث الستَّة السابقة صحيحة سواء أكانتْ مرويَّة بـ(إن) النافية أم بـ(ما) النافية.

ثانيًا:الإخبار بـ(إنْ) النافية والإثبات جاء لأمر يجهله المخاطَب وينكِره: وأمثلة ذلك:

١- قول رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**مَا أُوتِيكُمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا أَمْنَعُكُمُوهُ، إِنْ أَنَا إِلَّا خَازِنٌ أَضَعُ حَيْثُ أُمِرْتُ**"(١١٦).

٢- قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى**(١١٧) **النَّاسِ بِهِ...**"(١١٨).

٣- قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: "**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مُسْلِمًا غُدْوَةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ عَادَهُ عَشِيَّةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الجَنَّةِ**"(١١٩).

٤- قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**أَلَا كُلَّمَا نَفَزْنَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، خَلَفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَبِيبٌ كَنَبِيبِ التَّيْسِ يَمْنَحُ إِحْدَاهُنَّ الْكُثْبَةَ، أَمَا إِنَّ اللَّهَ إِنْ يُمَكِّنِّي مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا نَكَلْتُهُ عَنْهُنَّ**"(١٢٠).

٥- قول عروة بن مسعود -رضي الله عنه- متحدثًا عن تعظيم الصحابة للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "...وَاللَّهِ إِنْ تَنَخَّمَ نُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ..."(١٢١).

٦- قول عائِشَة رَضِيَ الله عنها: "إِنْ كُنَّا آلَ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَنَمْكُثُ شَهْرًا مَا نَسْتَوْقِدُ بِنَارٍ، إِنْ هُوَ إِلَّا التَّمْرُ وَالْمَاءُ"(١٢٢).

٧- قول أبي هُرَيْرَة رَضِيَ الله عنه: "وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسِّكِّينِ إِلَّا يَوْمَئِذٍ، وَمَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا المُدْيَةُ"(١٢٣).

٨- قول عُرْوَة بن مُضَرِّس الطَّائِيّ عندما حَجَّ ولمْ يُدْرِك الناسَ إِلَّا وَهُمْ بِجَمْعٍ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَنْضَيْتُ رَاحِلَتِي، وَأَتْعَبْتُ نَفْسِي، وَاللَّهِ إِنْ تَرَكْتُ مِنْ حَبْلٍ، إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟"(١٢٤).

في الأحاديث الثمانية السابقة جاء الحصر باستخدام (النفي بإنْ مع الإثبات بإلَّا) على الأصل؛ فكان المراد منه إثبات أمر يجهله المخاطَب وينكِره. وإنكار المخاطب هنا إنكار استبعاد وتعجُّب، لا إنكار تهمة، ولا تكذيب.

المبحث الثالث: زمن النفي بـ(إنْ):

قال ابن يعيش: "(إنْ) بمنزلة (ما) في نفي الحال"[١٢٥].

وذهب الصبَّان(ت١٢٠٦هـ) إلى أنَّ (ما) "و(إنْ) عند الإطلاق[١٢٦] لنفي الحال كـ(ليس) كما في الهمع[١٢٧]" [١٢٨]. وقد قرَّر الدكتور عباس حسن[١٢٩] والدكتور فاضل السامرائي[١٣٠] ما ذهب إليه الصبَّان.

وأذهب إلى ما ذهب إليه الصبَّان من أنَّ (إنْ) لنفي الحال عند الإطلاق؛ فـ(إنْ) تنفي الجملة الاسمية في زمن الحال وفي غيره، وتفصيل ذلك بما يلي:

١- نفي ما في الحال عند الإطلاق، كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾[١٣١].

٢- نفي ما في المستقبل، كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾[١٣٢].

٣- نفي ما في الماضي، كقوله تعالى: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴾[١٣٣].

٤- النفي المستمرُّ غير المقيد بزمن معين، أي أنَّ هذا النفي يحدث في جميع الأزمنة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، كقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾[١٣٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[١٣٥].

و(إنْ) تنفي الجملة الفعلية بفعليها الماضي والمضارع، فإذا دخلتْ على الفعل الماضي كانت في الغالب لنفي الماضي البعيد أو القريب من الحال أو المطلق[١٣٦]، فالماضي البعيد، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾[١٣٧]، والماضي القريب من الحال، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾[١٣٨]، والماضي المطلق، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾[١٣٩]، وقد تكون لغير ذلك قليلًا،

كقولـه تعـالى: ﴿إِنْ كَانَـتْ إِلَّا صَـيْحَةً وَاحِـدَةً فَـإِذَا هُـمْ جَمِيـعٌ لَـدَيْنَا مُحْضَـرُونَ﴾[١٤٠]، وقولـه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾[١٤١]، فالفعل الواقع بعد (إنْ) النافية في الآيتين للاستقبال.

وإذا دخلتْ على الفعل المضارع كانت لنفي الحال في الغالب، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾[١٤٢]، وقوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[١٤٣]، وقد تكون لنفي غير الحال، مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ إِن يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾[١٤٤]، فهي هنا للنفي المستمر.

وهناك علاقة بين الزمن والجهة؛ فالزمن يبين وقت حصول الحدث، والجهة تبين طريقة عرض الحدث، فالحدث قد يكون تامًّا أو مستمرًّا أو متكرّرًا[١٤٥]؛ ومن ثَمَّ فللجهة ثلاثة أنواع، وهي:

النوع الأول: جهة التمام: في هذه الجهة يكون الحدث تامًّا، سواء أكان هذا التمام في الماضي أم الحاضر أم المستقبل. ومن أمثلة ذلك:

– قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾[١٤٦]؛ فالفعل الماضي (أراد) دلَّ على الزمن الماضي؛ لوقوعه في سياق سرد أحداث سابقة، ودلَّ أيضًا على تمام حدث (إرادة الإحسان والتوفيق دون غيرهما) في الزمن الماضي؛ ولذلك يُطلق على هذه الدلالة (الماضي التام). إذن النفي بـ(إنْ) في الآية واقع في الماضي التام.

– قوله تعالى: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾[١٤٧]؛ فالفعل (نقول) دلَّ على الزمن الحاضر، ودلَّ أيضًا على تمام الحدث في الزمن الحاضر؛ ولذلك يُطلق على هذه الدلالة (الحاضر التام)، ويكون النفي بـ(إنْ) في الآية واقعًا في الحاضر التام.

– قولـه تعـالى: ﴿إِنْ كَانَـتْ إِلَّا صَـيْحَةً وَاحِـدَةً فَـإِذَا هُـمْ جَمِيـعٌ لَـدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[١٤٨]؛ حيث دلَّ الفعل الماضي (كان) على الزمن المستقبل؛ لوجود

اسم المفعول (مُحضَرون) الواقع في المستقبل، ودلَّ اسم المرَّة (صيحة) على تمام حدث (الصياح) دون غيره. وتضامَّ هذان الدلالتان، فكان النفي في الآية واقعًا في المستقبل التام.

النوع الثاني: جهة الاستمرار: فيها يكون الحدث مستمرًّا، سواء أكان هذا الاستمرار في الماضي أم الحاضر أم المستقبل أم جميع الأزمنة. ومن أمثلة ذلك:

– قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾[١٤٩]؛ فالفعل (مكَّن) المنفي بـ(إنْ) دلَّ على الزمن الماضي، ودلَّ أيضًا على استمرار حدث (عدم التمكين) في الزمن الماضي؛ ولذلك يُطلق على هذه الدلالة (الماضي المستمر)، ويكون النفي في الآية واقعًا في الماضي المستمر.

– قوله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ[١٥٠] مِن دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَّرِيدًا﴾[١٥١]؛ فالفعل (يدعو) دلَّ على الزمن الحاضر، ودلَّ أيضًا على استمرار الحدث في الزمن الحاضر؛ ولذلك يُطلق على هذه الدلالة (الحاضر المستمر)، ويكون النفي بـ(إنْ) في الآية واقعًا في الحاضر المستمر.

– قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾[١٥٢]؛ إذ دلَّ الفعل الماضي (أمسك) على الزمن المستقبل؛ لوجود أداة الشرط (إنْ) الدالة على المستقبل، ودلَّ هذا الفعل أيضًا على استمرار الحدث في الزمن المستقبل. وتضامَّ هذان الدلالتان، فكان النفي في الآية واقعًا في المستقبل المستمر.

– قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾[١٥٣]؛ فحدث (التسبيح) واقع دون غيره في جميع الأزمنة ومُستمِرٌّ فيها؛ ولذا كان النفي في الآية نفيًا مستمرًّا، لوقوعه في جميع الأزمنة المستمرّ فيها الحدث.

النوع الثالث: جهة التكرار: فيها يكون الحدث متكرّرًا، سواء أكان هذا التكرار في الماضي أم الحاضر أم المستقبل أم جميع الأزمنة. ومن أمثلة ذلك:

– قوله تعالى: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾[١٥٤]؛ فالفعل (كَذَّب) دلَّ على الزمن الماضي، ودلَّ أيضًا على تكرار حدث (التكذيب) دون غيره في الزمن الماضي. وتضامَّ هذان الدلالتان، فكان النفي في الآية واقعًا في الماضي المتكرّر.

– قوله تعالى: ﴿إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا﴾[١٥٥]؛ فالفعل (تُسْمِع) دلَّ على الزمن الحاضر، ودلَّ أيضًا على تكرار الحدث في الزمن الحاضر. وتضامَّ هذان الدلالتان، فكان النفي في الآية واقعًا في الحاضر المتكرّر.

– قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾[١٥٦]، أي: هذا عادتهم المستمرة؛ فحدثُ (استهزاء الكفار بالرسول –صلى الله عليه وسلم– عند رؤيتهم له) متكرّر في جميع الأزمنة: الماضي، والحاضر، والمستقبل؛ ولذا كان النفي في الآية نفيًا مستمرًّا، لوقوعه في جميع الأزمنة المتكرّر فيها الحدث. وممَّا يعضد هذا قول الزركشي: "أصل (إذا) الظرفية لما يُستقبل من الزمان؛ كما أنَّ (إذ) لما مضى منه، ثُمَّ يتوسع فيها، فتُستعمَل في الفعل المستمر في الأحوال كلِّها: الحاضرة، والماضية، والمستقبلة، فهي في ذلك شقيقة الفعل المستقبل الذي هو (يفعل) حيث يُفعَل به نحو ذلك، قالوا: إذا استُعطِيَ فُلانٌ أَعطَى، وإذا استُنصِرَ نَصَرَ، كما قالوا: (فُلانٌ يُعطِي الرَّاغِبَ، وينصر المُستَغِيث) مِنْ غيرِ قصد إلى تخصيص وقت دون وقت، قاله الزمخشري[ت٥٣٨هـ] في كشافه القديم[١٥٧]"[١٥٨]. وممَّا يعضد هذا أيضًا قول أبي حيان في تفسير قوله تعالى﴿وَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ آمِنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذَنَكَ أُولُو الطَّوْلِ مِنْهُمْ﴾[١٥٩]: "وليست هنا (إذا) تفيد التعليق فقط،

بل انجرَّ معها معنى التكرار، سواء كان ذلك فيها بحكم الوضع، أو بحكم غالب الاستعمال لا الوضع، وهي مسألة خلاف في النحو..."(١٦٠).

أمَّا وقوع النفي بـ(إنْ) في المستقبل المتكرّر فقد ورد في أحاديث الكتب الستَّة. وسوف يتَّضح ذلك عند الحديث عن النفي في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دَيْنًا، أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا مَوْلَاهُ، وَأَيُّكُمْ تَرَكَ مَالًا، فَإِلَى الْعَصَبَةِ مَنْ كَانَ**"(١٦١)، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**أَلَا كُلَّمَا نَفَرْنَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، خَلَفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَبِيبٌ كَنَبِيبِ التَّيْسِ يَمْنَحُ إِحْدَاهُنَّ الْكُثُبَةَ، أَمَا إِنَّ اللَّهَ إِنْ يُمَكِّنِّي مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا نَكَلْتُهُ عَنْهُنَّ**"(١٦٢).

ما جاء في أحاديث الكتب الستَّة:

أولًا:(إنْ) تنفي الجملة الاسمية في زمن الحال وفي غيره،وذلك على النحو التالي:

١- نفي ما في الحال عند الإطلاق، ومثَّل ذلك:

- قوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- على لسان إبراهيم -عليه السلام- لمَّا قال لسارة: "**وَاللَّهِ إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرُكِ**"(١٦٣). فدلَّ الحديث الشريف على تمام حدث (عدم وجود مؤمن غيرهما على الأرض) في الزمن الحاضر؛ ومن ثَمَّ كان النفي في الحديث الشريف واقعًا في الحاضر التام.

- قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**مَا أُوتِيكُمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا أَمْنَعُكُمُوهُ، إِنْ أَنَا إِلَّا خَازِنٌ أَضَعُ حَيْثُ أُمِرْتُ**"(١٦٤)، أي: هذه عادته -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- التي تتكرَّر إذا تكرَّر الموقف؛ ولذلك كان النفي في الحديث الشريف واقعًا في الحاضر المتكرّر.

٢- نفي ما في المستقبل، ومثال ذلك قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دَيْنًا، أَوْ ضَيَاعًا**(١٦٥) **فَأَنَا مَوْلَاهُ**(١٦٦)**، وَأَيُّكُمْ تَرَكَ مَالًا، فَإِلَى الْعَصَبَةِ مَنْ كَانَ**"(١٦٧)؛ فالرسول -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فسَّر الجملة المنفية (**إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ**) بما هو متكرّر في المستقبل قائلًا:

"**فَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ دَيْنًا، أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا مَوْلَاهُ، وَأَيُّكُمْ تَرَكَ مَالًا، فَإِلَى الْعَصَبَةِ مَنْ كَانَ**"؛ ولذلك كان النفي في الحديث الشريف واقعًا في المستقبل المتكرّر.

٣- **نفي ما في الماضي**، ومثال ذلك قول عائِشَة رَضِيَ الله عنها: "إِنْ كُنَّا آلَ مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَنَمْكُثُ شَهْرًا مَا نَسْتَوْقِدُ بِنَارٍ، إِنْ هُوَ إِلَّا التَّمْرُ وَالْمَاءُ"(١٦٨). فحدث(عدم أكلهم شيئًا غير التمر مع الماء) متكرّر في الماضي؛ ولذلك كان النفي في الحديث الشريف واقعًا في الماضي المتكرّر.

٤- **النفي المستمر** الذي يحدث في جميع الأزمنة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، ومثال ذلك قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "... **يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ إِنْ مِنْ أَحَدٍ أَغْيَر مِنَ اللهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ، أَوْ تَزْنِيَ أَمَتُهُ...**"(١٦٩)؛ فغيرة "الله صفة ثابتة له نثبتها ونعتقدها ولا نمثلها ولا نكيفها أثرها المنع من المعاصي وكراهته لها"(١٧٠)؛ ومن ثَمَّ كان النفي في الحديث الشريف نفيًا مستمرًّا، لوقوعه في جميع الأزمنة المستمرّ فيها حدث (عدم وجود أحد أغير من الله لزنا عبده أو زنا أمته).

ثانيًا: (إنْ) تنفي الجملة الفعلية بفعليها الماضي والمضارع:

١- **نفي الفعل الماضي**، ويشمل:

أ- نفي الماضي البعيد:

ومثال ذلك قول رَسُول اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- داعيًا على المشركين الأولين لمَّا رأى في الكعبة صُورَة إِبْرَاهِيم وَإِسْمَاعِيل -عَلَيْهِمَا السَّلاَمُ- وهما يستقسمان بالأزلام: "**قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، وَاللَّهِ إِنِ اسْتَقْسَمَا بِالأَزْلاَمِ قَطُّ**"(١٧١). فدلالة الفعل المنفي (اسْتَقْسَم) على الماضي البعيد هي مجال الزمن، ودلالته على تمام الحدث هي مجال الجهة. وتضامَّ الزمن الماضي البعيد وجهة التمام في هذا المثال، فأصبح يُطلق على هذه الدلالة الواقع فيها النفي (الماضي التام) البعيد.

ب- نفي الماضي القريب من الحال: وأمثلة ذلك هي:

- قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمر عندما سأله عن احتساب تطليقة ابنه عبد الله في الحيض: "**أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ**"(١٧٢).

– قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**فَوَاللهِ إِنْ صَلَّيْتُهَا**"(١٧٣).

فالأفعال (عَجَز، وَاسْتَحْمَق، وصَلَّى) في الحديثين السابقين دلَّ كلٌّ منها على الزمن الماضي القريب من الحال، ودلَّ كلٌّ منها أيضًا على تمام الحدث في الزمن الماضي القريب من الحال. وتضامَّ هذان الدلالتان، فكان النفي في كلّ من الحديثين الشريفين واقعًا في (الماضي التام) القريب من الحال.

– قول عُرْوَة بن مُضَرِّس الطَّائِيّ عندما حَجَّ ولمْ يُدْرِك الناسَ إِلَّا وَهُمْ بِجَمْعٍ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَنْضَيْتُ رَاحِلَتِي، وَأَتْعَبْتُ نَفْسِي، وَاللَّهِ إِنْ تَرَكْتُ مِنْ حَبْلٍ، إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ؟"(١٧٤).

– قول عروة بن مسعود –رضي الله عنه– متحدثًا عن تعظيم الصحابة للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "... وَاللَّهِ إِنْ تَنَخَّمَ نُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ..."(١٧٥).

فالفعلان (تَرَك، وتَنَخَّم) في الحديثين السابقين دلالة كلّ منهما على الماضي القريب من الحال هي مجال الزمن، ودلالة كلّ منهما على تكرار الحدث هي مجال الجهة. وتضامَّ الزمن الماضي القريب من الحال وجهة التكرار في كلّ من الحديثين السابقين، فأصبح يُطلق على هذه الدلالة الواقع فيها النفي (الماضي المتكرّر) القريب من الحال.

جـ– نفي الماضي المطلق: وأمثلة ذلك هي:

– قول عروة بن مسعود –رضي الله عنه– في صلح الحديبية قبل أن يسلم: "وَاللَّهِ إِنْ رَأَيْتُ مَلِكًا قَطُّ يُعَظِّمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعَظِّمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– مُحَمَّدًا..."(١٧٦).

– قول عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّه عنه: "أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– يَوْمًا أَنْ نَتَصَدَّقَ، فَوَافَقَ ذَلِكَ مَالًا عِنْدِي، فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا..."(١٧٧).

– قول عائِشَة – رَضِيَ الله عنها– متحدثة عن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَاللهِ، إِنْ صَامَ شَهْرًا مَعْلُومًا سِوَى رَمَضَانَ..."(١٧٨).

– قول أبي هُرَيْرَة رَضِيَ الله عنه: "وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسِّكِّينِ إِلَّا يَوْمَئِذٍ، وَمَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا المُدْيَةُ"(١٧٩).

– قول بريرة لمَّا سألها النبي –صلى الله عليه وسلم– عن عائشة رضي الله عنها: "وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ، إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَمْرًا أَغْمِصُهُ عَلَيْهَا، أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ، تَنَامُ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا، فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَتَأْكُلُهُ"(١٨٠).

– قول التابعيّ عَنْبَسَة بْن سَعِيد: "وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ كَاليَوْمِ قَطُّ"(١٨١).

إنَّ الأفعال (رأى، وَسبق، وصام، وسمِع) في الأحاديث السابقة دلَّ كلٌّ منها على الزمن الماضي المطلق، ودلَّ كلٌّ منها أيضًا على استمرار الحدث في الزمن الماضي المطلق. وتضامَّ هذان الدلالتان، فكان النفي في كلّ من الأحاديث الشريفة واقعًا في (الماضي المستمر) المطلق.

د– النفي المستمر الذي يحدث في جميع الأزمنة:

ومثال ذلك قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم: "**مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَعُودُ مُسْلِمًا غُدْوَةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنْ عَادَهُ عَشِيَّةً إِلَّا صَلَّى عَلَيْهِ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ حَتَّى يُصْبِحَ، وَكَانَ لَهُ خَرِيفٌ فِي الجَنَّةِ**"(١٨٢). فالفعل الماضي (عاد) المسبوق بـ(إنْ) النافية، حدوثه متكرّر في جميع الأزمنة: الماضي، والحاضر، والمستقبل؛ ولذلك كان النفي في الحديث الشريف متكرّرًا في جميع الأزمنة.

٢– نفي الفعل المضارع: وأمثلة ذلك هي:

– قول رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**أَلَا كُلَّمَا نَفَرْنَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، خَلَفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَبِيبٌ كَنَبِيبِ التَّيْسِ يَمْنَحُ إِحْدَاهُنَّ الْكُثْبَةَ، أَمَا إِنَّ اللَّهَ إِنْ يُمَكِّنِّي مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ إِلَّا نَكَلْتُهُ عَنْهُنَّ**"(١٨٣). فالفعل المضارع (يُمَكِّن) المسبوق بـ(إنْ) النافية، دلَّ على الزَّمن المستقبل؛ لأنه اقتضى وعيدًا(١٨٤)، ودلَّ أيضًا على تكرار الحدث في الزمن المستقبل. وتضامَّ هذان الدلالتان، فكان النفي في الحديث الشريف واقعًا في المستقبل المتكرّر.

– قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الشيطان: "... **أَقْبَلَ يَخْطُرُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى**"(١٨٥).

- قول النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَيْفَ صَلَّى**"(١٨٦).

إنَّ الفعل المضارع (يَدْرِي) المنفي بـ(إنْ) في كلّ من الحديثين السابقين، حدوثه متكرِّر في جميع الأزمنة: الماضي، والحاضر، والمستقبل.

المبحث الرابع: (إنْ) النافية بين الإعمال والإهمال:

(إنْ) النافية غير مختصة بالأسماء أو الأفعال. وإذا كان الحرف غير مختص، فالقياس فيه أن يكون غير عامل. قال الأعلم الشنتمري(ت٤٧٦هـ): "اعلم أنَّ الحرف إذا كان في دخوله مرة على الاسم ومرة على الفعل غير مستبدٍ بأحد النوعين، لم يعمل شيئًا لخروجه عن شبه الفعل"(١٨٧).

وعلى هذا فالقياس في (إنْ) النافية ألَّا تعمل؛ لأنَّها حرف غير مختص، وهذا هو مذهب الفرَّاء(ت٢٠٧هـ) وأكثر البصريين(١٨٨)، وحُكي عن سيبويه؛ حيث قال المبرد: "كان سيبويه لا يرى فيها إلَّا رفع الخبر؛ لأنَّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلَا تغيره. وذلك كمذهب بني تميم في (ما)"(١٨٩)، وأوضح ابن الشجري(ت٥٤٢هـ) ما قاله المبرد؛ فقال: "إنَّما حكم سيبويه بالرفع بعدها؛ لأنَّها حرف يُحدِث معنى في الاسم والفعل، كألف الاستفهام، فوجب لذلك ألَّا يعمل، كما لم يعمل ألف الاستفهام، وكما لم تعمل (ما) النافية في اللغة التميميّة، وهو وفاق للقياس"(١٩٠).

لكن لمَّا ورد عن العرب شواهد شعرية ونثرية(١٩١) نصَّ ناقلوها على أنَّ (إنْ) النافية أُعملت فيها عمل (ليس)، قال بعض النحاة بجواز إعمال هذا الحرف غير المختص بشرط أن يكون خبره مؤخرًا ومنفيًا، وهو المشهور عند الكسائي(ت١٨٩هـ) وأغلب الكوفيين والمبرد وابن السراج (ت٣١٦هـ) والفارسي (ت٣٧٧هـ) وابن جني وابن مالك (ت٦٧٢هـ) وأبي حيان الأندلسي(١٩٢).

وأوضح ابن الوراق(ت٣٨١هـ) علة إعمال هذا الحرف أو إهماله عند النحاة؛ فجعل مشابهة هذا الحرف لـ (ما) النافية سببًا لإعماله عمل (ليس)،

إضافة إلى ما سُمع عن العرب من شواهد للإعمال، وجعل عدم الاختصاص في هذا الحرف أو في (ما) النافية سببًا لإهماله. قال: "واعلم أنَّ (إنْ) التي بمعنى (ما) مُخْتَلف فيها، فبعض النحويين يعملها عمل (ما) في لغة أهل الحجاز، كقولك: إنْ زيد قائمًا، وبعضهم لا يعملها، فمن أعملها فلمشاركتها لـ(ما) في المعنى، وإنَّما أعملت عمل (ليس) من جهة النفي، لا من جهة اللفظ، فلمَّا شاركت (إنْ) لـ (ما) في المعنى، وجب أن يستوي حكمهما، ومن لم يجز ذلك، فحجته أنَّ القياس في (ما) ألَّا تعمل شيئًا، فإذا خالفت العرب جهة القياس، فليس لنا أن نتعدى ذلك؛ لأنَّ القياس لا يُوجِبُه، والأصل أن يكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا، فلذلك لم تعمل"(١٩٣).

وذكر الأنباري(ت٥٧٧هـ) علة أخرى لمنع إعمال هذا الحرف؛ إذ قال: "واختلف العرب في إعمال (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما)، فمنهم من أعملها، ومنهم من أهملها، فمن أعملها فلأنها بمنزلة (ما) وفي معناها وإليه ذهب المبرد، ومن أهملها فلأنها أضعف منها وإليه ذهب سيبويه"(١٩٤).

فالأنباري يرى أنَّ سبب إهمال (إنْ) النافية عند سيبويه، هو ضعف مشابهتها لـ(ليس)، إذ لو كانت كـ(ما) الحجازية في مشابهة (ليس)، لقويت ولعملت عمل(ليس).

حقيقة رأي سيبويه في إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس):

قال ابن مالك: "أكثر النحويين يزعمون أنَّ مذهب سيبويه في(إنْ) النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأنَّ مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنَّه قال في باب (عدّة ما يكون عليه الكلم): "وأمَّا (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة(ما) مع (إنَّ) الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس)" (١٩٥)، فعلم بهذه العبارة أنَّ في الكلام حروفًا مناسبة لـ(ليس) من جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلَّا (إنْ) و(لا)؛ فتعين كونهما مقصودين"(١٩٦).

ويبدو هنا أنَّ سيبويه لا ينصّ على إعمال (إن)، بل الكلام عن (ما)؛ فـ(إنْ) تمنع (ما) أن تكون من حروف (ليس)، وتجعلها حرف ابتداء؛ لأنَّها تكفُّها عن العمل كما تكفُّ (ما) (إنَّ). وفهم ابن مالك أنَّ قول سيبويه: "حروف ليس" تعبير يُطلق على (ما) و(إنْ) و(لا)، وهذا ليس بالضرورة فقد يُطلق هذا التعبير على (ما) و(لا) و(لات). وحروف (ليس) قد عدَّها سيبويه في باب متقدم من كتابه، وهو: "باب ما أُجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله"، و(إنْ) النافية ليست من الحروف التي عدَّها سيبويه في هذا الباب، فهي عنده: (ما) و(لا) و(لات).

فلم يصرّح سيبويه برأيه في إعمال (إنْ) النافية؛ ولذا ليس هناك داعٍ لتحميل كلامه حكمًا ربما لا يقصده.

وحاول ابن مالك توظيف نص آخر من كلام سيبويه ليكون دليلًا على أنَّ رأي سيبويه في إعمال (إنْ) النافية هو جواز إعمالها عمل (ليس)؛ فقال: "وأومأ سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله في باب (عدّة ما يكون عليه الكلم): "ويكون (إنْ) كـ(ما) في معنى (ليس)"[١٩٧]، فلو أراد النفي دون العمل لقال: ويكون (إن) كـ(ما) في النفي؛ لأنَّ النفي من معاني الحروف، فـ(ما) به أولى من (ليس)؛ لأنَّ (ليس) فعل، وهي حرف. بخلاف العمل فإنَّ (ليس) فيه هي أصل لـ(ما) و(لا) و(إنْ)؛ لأنَّها فعل، وهنَّ حروف"[١٩٨]. ولعلَّ قول ابن مالك هنا أقوى حجة وأصدق إيماءً ممَّا أورده سلفًا. ويؤيد هذا القول ما قاله سيبويه في باب النفي بـ(لا) حين انتقض معنى النفي، ولم تعمل عمل (ليس)؛ إذ قال: "... ولا يكون الرفع في هذا الموضع؛ لأنَّه ليس بجواب لقوله: أذا عندك أم ذا؟ وليس في ذا الموضع معنى (ليس)"[١٩٩]. لكنَّ القواعد الكلية في النحو – كما رأى أبو حيان الأندلسي– لا تؤخذ من جُمَل محتملة[٢٠٠].

ويكاد يجمع متقدمو النحاة على أنَّ مذهب سيبويه في إعمال (إنْ) النافية هو الإهمال، كالمبرد[٢٠١]، وابن السراج(ت٣١٦هـ)[٢٠٢]، والنحاس(ت٣٣٨هـ)[٢٠٣]، والرُّماني(ت٣٨٤هـ)[٢٠٤]، والصيمري[٢٠٥]،

والهـــروي(ت٤١٥هـــ)[٢٠٦]، ومكـــي القيســـي(ت٤٣٧هـــ)[٢٠٧]، وابـــن الشجري(ت٥٤٢هـ)[٢٠٨]، والأنباري[٢٠٩]، وأبي البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)[٢١٠].

ونصَّ عدد من النحاة المتقدمين على أنَّ مذهب المبرد مخالف لمذهب سيبويه في إعمال (إنْ) النافية[٢١١]، وقد نصَّ المبرد على أنَّ رأيه فيها إعمالها عمل (ما) الحجازية؛ فقال: "وغيره يُجيز نصب الخبر على التشبيه بـ(ليس)؛ كما فعل ذلك في (ما). وهذا هو القول"[٢١٢].

إذن الأقرب إلى الصواب القول بأنَّ مذهب سيبويه في إعمال (إنْ) النافية هو الإهمال.

وعلى ما تقدَّم يمكن القول: إنَّ حرف النفي (إنْ) القياس فيه ألَّا يعمل؛ لأنَّه غير مختص بالأسماء أو الأفعال. وهذا الحرف أصل في القياس وفي السماع، وقياسه على(ما) النافية في الإعمال فيه شيء من الاضطراب؛ لأنَّ إعمال (ما) النافية على خلاف القياس عند الذين يعملونها، وما خرج عن القياس لا يُقاس عليه[٢١٣]، فضلًا عن ذلك أنَّ حرف النفي (إنْ) فارق باب (ما) و(ليس) في طبيعة أسلوبه التركيبي؛ فلم يقترن أسلوبه بالباء التي تميز بها أسلوب (ما) و(ليس) في الأعم الأغلب. وما سُمِع عن العرب من شواهد نثرية أو شعرية تدلُّ على إعمال حرف النفي (إنْ) عمل (ليس)، إنَّما هو نادر وقليل، ووردتْ روايته من طريق واحد، والشاهد الشعري فيه مجهول القائل؛ ومن ثَمَّ يُحفظ هذا المسموع ولا يُقاس عليه.

فالكسائي سمع من أهل العالية إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) في قولهم: إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك، وإنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلَّا بالعافية، وسمع أيضًا أعرابيًا يقول: إنَّا قائمًا، أي: إنْ أنا قائمًا. فترك الهمزة وأدغم النون في النون[٢١٤].

وقال الشاعر في إعمال (إنْ) النافية:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

وهذا البيت قال العيني (ت٨٥٥هـ) عنه: "أنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد"[٢١٥]، وبحثتُ فلم أعثر على قائله.

إذن رواية الشواهد السابقة وردتْ من طريق الكسائي وحده. هذا بالإضافة إلى أنَّ (إنْ) النافية -كما ذكرتُ آنفًا[٢١٦]- لم تباشر النكرة في الأحاديث الشريفة؛ حيث فصلها عن النكرة الجار والمجرور أو حرف الجر الزائد (مِنْ)، ولم تباشر النكرة أيضًا في القرآن الكريم[٢١٧]. وهذا يخالف ما استُشهد به على إعمالها في النكرة، وهو قولهم: "إنْ أحدٌ خيرًا من أحد إلَّا بالعافية"، ولم نجد شاهدًا غيره على ذلك؛ مما يُضعف القول بإعمالها في النكرة.

وقال شاعر آخر في إعمال (إنْ) النافية:

إِنْ الْمَرءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا

وهذا البيت استشهد به ابن مالك ولم يعزه إلى أحد[٢١٨]، وبحثتُ فلم أعثر على قائله، ولم أجد مَنْ ذكره قبل ابن مالك؛ ومن ثَمَّ فروايته وردتْ من طريق ابن مالك وحده.

وقرأ سعيد بن جبير الأسدي (ت٩٥هـ) ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُم﴾[٢١٩] بتخفيف (إنْ) ونصب (عبادًا) و(أمثالكم)، وخرَّجها ابن جنّي في المحتسب على إعمال (إنْ) النافية، وذكر أنَّ معناها: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم في الإنسانيّة، وإنَّما هي حجارة أو خشب؛ فضلالكم بعبادتها أشدُّ من عبادتكم أمثالكم[٢٢٠].

وتعقَّبه أبو حيان قائلًا: "ولا يتعين هذا التخريج، بل تحتمل هذه القراءة الشاذة أن تكون (إنْ) هي المُخفَّفة من الثقيلة، ويكون قد أعملها، ونصب الخبر بها على حد ما جاء ذلك في (إنَّ) المُشدَّدة في قول عمر بن أبي ربيعة[ت٩٣هـ]:

إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ حثاثًا، إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا[٢٢١]

وهذا التخريج أحسن، بل يتعين لتوافق القراءتين، وأمَّا تخريج أبي الفتح ففيه تنافي القراءتين، ولا يناسب هذا التنافي في القرآن، بل يستحيل ذلك؛ إذ قراءة التشديد تقتضي أن يكونوا عبادًا أمثالهم، وقراءة التخفيف على تخريج أبي الفتح تقتضي أن لا يكونوا عبادًا أمثالهم، وهو محال في كلام الله تعالى"[٢٢٢].

وفي تخريج القراءة الشاذة السابقة أميل إلى أنَّ (إنْ) هي المُخفَّفة من الثقيلة، وخبرها محذوف تقديره: تجدونهم عِبَادًا أَمْثَالَكُم، أو تلقونهم. ويعضد هذا التأويل مراعاته القياس وتوافق القراءتين وقول البغدادي (ت١٠٩٣هـ) في البيت الشعري السابق: والصحيح أنَّ الخبر محذوف، والتقدير: تجدهم أسدًا، أو تلقاهم أسدًا[٢٢٣]. وبناء على هذا لم ترد (إنْ) النافية عاملة عمل (ليس) في القرآن الكريم[٢٢٤] وقراءاته.

وفي أحاديث الكتب الستَّة لم ترد (إنْ) النافية عاملة عمل (ليس)، ولكن وردتْ في حديث واحد من هذه الأحاديث محتملة أن تكون عاملة عمل (ليس) عند مَنْ يُعملها، ومحتملة أن تكون غير عاملة عمل (ليس) عند مَنْ يُهملها. وهذا الحديث هو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "... **يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ إِنْ مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ، أَوْ تَزْنِيَ أَمَتُهُ...**"[٢٢٥]؛ فقال القرطبي (ت٦٥٦هـ): "(إنْ) نافية بمعنى (ما)، و(مِنْ) زائدة على اسم (إنْ). و(أغير) بالنصب: خبر (إنْ) النافية؛ فإنَّها تعمل عمل (ما) عند الحجازيين، وعلى التميميّة: هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي هو (أحد)"[٢٢٦].

وقد رجَّحتُ سابقًا أنَّ (إنْ) النافية غير عاملة.

وبعد الحديث عن (إنْ) النافية أودُّ الإشارة ههنا إلى أمر على جانب من الأهمية وهو: **هل (إنْ) الواقع بعدها اللام تكون بمعنى (ما) النافية واللام بمعنى (إلَّا)؟**

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنْ) الواقع بعدها اللام تكون بمعنى (ما) النافية واللام بمعنى (إلَّا). وذهب البصريون إلى أنَّها المُخفَّفة من الثقيلة، واللام بعدها لام تأكيد[٢٢٧].

احتج الكوفيون قائلين: "إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾[٢٢٨]، أي: وما كادوا إلَّا يستفزونك... ثم قال الشاعر:

شلَّت يمينُك إن قَتَلْت لمُسْلِمًا كُتِبَتْ عليك عُقُوبةُ المُتَعَمِّدِ[٢٢٩]

أي: ما قتلت إلَّا مسلمًا، وهو في كلامهم أكثر من أن يحصى"[٢٣٠].

واحتج البصريون قائلين: "إنَّما قلنا: إنَّها مُخفَّفة من الثقيلة؛ لأنَّا وجدنا لها في كلام العرب نظيرًا، وأنَّا أجمعنا على أنَّه يجوز تخفيف (إنَّ) وإن اختلفنا في بطلان عملها مع التخفيف، وقلنا: إنَّ اللام لام التأكيد؛ لأنَّ لها أيضًا نظيرًا في كلام العرب...، فأمَّا كون اللام بمعنى (إلَّا) فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.

وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين: أمَّا احتجاجهم بالآيات وما أنشدوه على أنَّ (إنْ) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلَّا) فلا حجة لهم في شيء من ذلك؛ لأنَّه كله محمول على ما ذهبنا [إليه] من أنَّ (إنْ) مُخفَّفة من الثقيلة، واللام لام التأكيد، والذي يدلُّ على ذلك أنَّ (إنْ) التي بمعنى (ما) لا تجيء اللام معها، كما قال الله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾[٢٣١]، وكما قال الله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾[٢٣٢]... فأمَّا قولهم: "إنَّ اللام في (لَيَسْتَفِزُّونَكَ)... إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة (إلَّا) في هذه المواضع" قلنا: هذا فاسد؛ لأنَّه لو جاز أنْ يُقال: "إنَّ اللام تستعمل بمعنى (إلَّا)" لكان ينبغي أنْ يجوز "جاءني القوم لَزَيْدًا" بمعنى إلَّا زيدًا، فلمَّا لم يجز ذلك دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه، وإنَّما جاءت هذه اللام مع (إنْ) المُخفَّفة من الثقيلة؛ لأنَّ (إنْ) المُخفَّفة في اللفظ بمنزلة التي يراد بها النفي، فلمَّا كان ذلك يؤدِّي إلى اللبس جيء بها للفرق بينهما؛ فما جاء للفرق وإزالة اللبس جعلتموه سببًا للّبس وإزالة الفرق، وهذا غاية الجور عن الصواب والحق، والله أعلم"[٢٣٣].

واختار أبو حيان الأندلسي مذهب البصريين؛ إذ قال: "فإذا خُفِّفتْ جاز إعمالها على قلة، وحالها إذا أُعملتْ كحالها وهي مُشدَّدة إلَّا أنَّها لا تعمل في الضمير إلَّا ضرورة بخلاف المُشدَّدة... ومنع الكوفيون[٢٣٤] إعمال (إنْ) المُخفَّفة، وهم محجوجون برواية سيبويه[٢٣٥] والأخفش (ت٢١٥هـ)[٢٣٦] ذلك عن العرب، وعليه قراءة نافع(ت١٦٩هـ): ﴿وإنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٢٣٧]"[٢٣٨]. ثمَّ قال: "فلا ينبغي أن يقال: اختلفوا في (إنَّ) إذا خُفِّفت هل يجوز إعمالها أو لا؛ لأنَّ الكوفيين لا يذهبون إلى أنَّها إذا وليتها الجملة الاسمية أو الفعلية ولزمت اللام هي المُخفَّفة من الثقيلة، بل هي حرف ثنائي الوضع، وهي نافية"[٢٣٩].

وبعض النحاة كالمرادي وابن هشام والسيوطي(ت٩١١هـ) رأوا أنَّ الكوفيين يذهبون إلى أنَّ (إنَّ) المُشدَّدة لا تُخفَّف، وأنَّ (إنْ) المُخفَّفة نافية.

قال المرادي: "ومن أحكام (إنَّ) أنَّها قد تُخفَّف... خلافًا للكوفيين؛ فـ(إنْ) المُخفَّفة عندهم نافية، وهي حرف ثنائي الوضع، واللام بعدها بمعنى (إلَّا)، و(إنَّ) المُشدَّدة لا تُخفَّف عندهم. ويُبطِلُ قولهم أنَّ من العرب من يُعملها، بعد التخفيف، عملها وهي مشدَّدة. فيقول: إنْ عمرًا لَمنطلقٌ، حكاه سيبويه[٢٤٠]"[٢٤١].

وقال ابن هشام: "وتُخفَّف فتعمل قليلًا وتُهمل كثيرًا، وعن الكوفيين أنَّها لا تُخفَّف، وأنَّه إذا قيل: إنْ زيدٌ لمنطلقٌ، فـ(إن) نافية واللام بمعنى (إلَّا)، ويردُّه أَنَّ منهم مَنْ يُعملها مع التخفيف؛ حكى سيبويه: إنْ عمرًا لَمنطلقٌ، وَقَرَأَ الحرميان[٢٤٢] وأبو بكر[ت٣٢٤هـ] ﴿وإنْ كُلًّا لما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٢٤٣]"[٢٤٤].

وقال السيوطي: "ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ المُشدَّدة لا تُخفَّف أصلًا، وأنَّ (إنْ) المُخفَّفة إنَّما هي حرف ثنائي الوضع، وهي النافية؛ فلا عمل لها البتَّة، ولا توكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب بمعنى (إلَّا)، ويجيزون دخولها على النَّاسخ وغيره... وكل ذلك لا دليل عليه ومردود بسماع الإعمال، نحو: ﴿وإنْ

كُلًّا لما لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾، ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لما عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٢٤٥] قرئا بالنّصب. وسمع: إِنْ عمرًا لمنطلق"[٢٤٦].

ونسب الرضي وأبو حيان الأندلسي إلى الكسائي أنَّه قال: (إِنْ) إنْ دخلت على الاسم كانت مُخفَّفة من المُشدَّدة، وإِنْ دخلت على الفعل كانت نافية واللام بعدها بمعنى (إلَّا)[٢٤٧]. ونسب أبو حيان إلى الفرَّاء أنَّه قال: "(إِنْ) بمنزلة (قد) إلَّا أنَّ (قد) تختص بالأفعال، و(إِنْ) تدخل على الأسماء والأفعال"[٢٤٨].

والحجج التي تُرجِّح مذهب البصريين على مذهب الكوفيين في (إِنْ) المُخفَّفة من الثقيلة، تكون على النحو الآتي:

١- مجيء "اللام بمعنى (إلَّا) لا يشهد له سماع ولا قياس"[٢٤٩]؛ ولذا قال السيرافي(ت٣٦٨هـ): "ولا نعلم اللام تُستعمل بمعنى (إلَّا)، ولو جاز ذلك جاز أنْ نقول: (جاءني القوم لَزيدًا) بمعنى: إلَّا زيدًا"[٢٥٠].

٢- ورد في اللغة استغناء (إِنْ) المُخفَّفة المهملة عن اللام، نحو قول الشاعر:

إنِ الحقُّ لايَخفى على ذي بصيرة وإنْ هو لم يَعْدَمْ خِلافَ مُعانِدِ[٢٥١]

وقول الطرماح(ت١٢٥هـ):

أنا ابنُ أُباةِ الضَيمِ مِن آلِ مالكٍ وإنْ مالكٌ كانت كِرامَ المعادنِ[٢٥٢]

فاللام لا يجوز الاستغناء عنها لو كانت بمعنى (إلَّا)؛ لأنَّ الاستثناء معنى أساسي بحذفه ينقلب الإثبات إلى نفي. أمَّا لام التوكيد، فبحذفها لا يتغير أصل المعنى.

٣- في إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾[٢٥٣] قال أبو حيان: "و(عَنْ دِراسَتِهِمْ) مُتعلِّق بقوله: "لغافلين"، وهذا يدلُّ على بطلان مذهب الكوفيين في دعواهم أنَّ اللام بمعنى (إلَّا)؛ ولا يجوز أن يعمل ما بعد (إلَّا) فيما قبلها، وكذلك اللام التي بمعناها"[٢٥٤].

٤- مجيء (إِنْ) المُخفَّفة عاملة في قراءة ابن كثير(ت١٢٠هـ) ونافع: ﴿وإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٢٥٥]. وفي ذلك قال سيبويه: "وحدَّثنا من نثق به

أنَّه سمع من العرب من يقول: "إنْ عمْرًا لمنطلق"، وأهل المدينة يقرءون: ﴿وإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ يخففون وينصبون"[٢٥٦]. وممَّن أيَّد ذلك أبو جعفر النحاس[٢٥٧]، وابن خالويه(ت٣٧٠هـ)[٢٥٨]، ومكي القيسي[٢٥٩]، والزمخشري[٢٦٠]، والأنباري[٢٦١]، وفخر الدين الرازي(ت٦٠٦هـ)[٢٦٢]، والعكبري[٢٦٣]، وابن هشام[٢٦٤]. وأجاز ابن مالك ذلك مع قلة في قوله:

وخُفِّفَتْ إنَّ فقَلَّ العملُ وتلزمُ اللامُ إذا ما تُهمَلُ[٢٦٥]

وممَّن أجاز ذلك من المحدثين محمد محيي الدين عبد الحميد[٢٦٦].

وفي القراءة المتواترة السابقة نصبَ الفرَّاء (كُلًّا) بفعل (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)[٢٦٧]. وذلك لا يجوز؛ "لأنَّ لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها"[٢٦٨].

وجاء في الدر المصون وفي اللباب ما نصه: "السابع: أنَّ (إنْ) نافيةٌ بمنزلة (ما)، و(لمَّا) بمعنى (إلَّا)... واعتُرِض على هذا الوجه بأنَّ (إنْ) النافية لا تَنْصِبُ الاسمَ بعدها، وهذا اسمٌ منصوب بعدها. وأجاب بعضهم عن ذلك بأنَّ (كلًّا) منصوبٌ بإضمار فعلٍ، فقدَّره قومٌ منهم أبو عمرو ابن الحاجب[ت٦٤٦هـ]: وإنْ أرى كلًّا، وإنْ أعلمُ، ونحوه"[٢٦٩]. وهذا الجواب فيه تكلف؛ لأنَّ الكلام تامٌّ من غير تقدير محذوف.

وقد اطَّلعت على دراسة تناولتْ ظاهرة النفي في الحديث الشريف بين التوصيف والتنظير: دراسة نحويَّة في صحيح البخاري. وكانت هذه الدراسة مضطلعة بدراسة ظاهرة النفي في أقوال النبي –صلى الله عليه وسلم– فقط، وذكر الباحث فيها أنَّ (إنْ) النافية جاءت دالة على النفي صراحة في ثلاثة مواضع، ومحتملة للنافية وللمُخفَّفة من الثقيلة في موضعين[٢٧٠]: أحدهما: قوله صلى الله عليه وسلم عن فرس أبي طلحة: "وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا"[٢٧١]. والآخر: قوله صلى الله عليه وسلم: "قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُوقِنًا بِهِ"[٢٧٢]. وأميل إلى عدم جعل الموضعين السابقين من المواضع التي جاءت فيها (إنْ) النافية؛ لأنَّ الأرجح –كما ذكرتُ آنفًا– أنَّ (إنْ) في مثل هذين الموضعين مُخفَّفة من الثقيلة.

الخاتمة:

درس الباحث (إنْ) النافية بين القاعدة النحويَّة والاستعمال في أحاديث الكتب الستَّة، مبينًا مواضع استعمالها، ومعناها، وزمن النفي بها، وعملها من عدمه، وفيما يلي أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة:

١- مواضع (إنْ) النافية في أحاديث الكتب الستَّة، بلغ عددها تسعة عشر موضعًا، منها أحد عشر موضعًا لم تأتِ فيها (إلَّا) أو (لمَّا) بعد (إنْ) النافية، ومنها موضع واحد تحتمل (إنْ) فيه معنى الشرطية[٢٧٣].

٢- بعد حصر ما قد أُستُعمِلتْ فيه (إنْ) النافية من سياقات في أحاديث الكتب الستَّة، تَبيَّن أنَّها أُستُعمِلتْ في سياق الجملة الاسمية والفعلية على النحو الآتي:

أ- تتصدَّر (إنْ) النافية الجملة الاسمية، سواء أكان فيها المبتدأ مقدَّمًا أم مؤخرًا، أو كان مبنيًّا أم معربًا، أو كان معرفة أم نكرة.

ب- الخبر الذي دخلت عليه (إنْ) النافية ورد مفردًا وجملة اسمية ومحذوفًا يتعلَّق به شبه جملة (جار ومجرور)، وهذا الخبر لم يرد في القرآن الكريم جملة اسمية، ولكنَّه ورد مفردًا، وجملة فعلية، ومحذوفًا يتعلَّق به شبه جملة.

جـ- المبتدأ والخبر المفرد اللذان دخلت عليهما (إنْ) النافية، قد يتفقان في التعريف أو التنكير، وقد يرد المبتدأ معرفة والخبر نكرة.

د- الجملة الاسمية التي دخلت عليها (إنْ) النافية جاءت استصحابًا للأصل؛ تقدَّم فيها المبتدأ وتأخَّر خبره، وجاءت -أيضًا- وقد عُدِل فيها عن الأصل في قوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- على لسان إبراهيم -عليه السلام- لمَّا قال لسارة: "**وَاللَّهِ إِنْ عَلَى الأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرُكِ**".

هـ- (إنْ) النافية لم تباشر النكرة في الأحاديث الشريفة؛ حيث فصلها عن النكرة الجار والمجرور أو حرف الجر الزائد (مِنْ)، ولم تباشر النكرة أيضًا في القرآن الكريم.

و- الجملة الاسمية المنفية بـ(إنْ) جاءت جوابًا للقسم في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا أَنَا أَوْلَى**

النَّاسِ بِهِ...". وهذا يُرَجِّح القول: إنَّ جملة جواب القسم الاسمية تُنفى بـ(ما) أو (لا) أو (إنْ).

ز- (إنْ) النافية دخلتْ على الفعل الماضي سواء أكان لازمًا أم متعدِّيًا إلى مفعول واحد، ودخلت أيضًا على الفعل المضارع المتعدِّي إلى مفعول واحد أو مفعولين. وهكذا جاءت (إنْ) النافية أيضًا في القرآن الكريم.

حـ- الجملة الفعلية المنفية بإنْ قد تُؤكَّد بالقسم، كقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**فَوَاللهِ إِنْ صَلَّيْتُهَا**".

٣- في أحاديث الكتب الستَّة أُستُعمِل حرف النفي (إنْ) بمعنى حرف النفي (ما)، ويُرَجِّح هذا تَوَارُد الحرفين على المحلِّ الواحد في الأحاديث.

٤- في الأحاديث جاء الحصر باستخدام (النفي بإنْ مع الإثبات بإلَّا) على الأصل؛ فكان المراد منه إثبات أمر يجهله المخاطَب وينكِره. كما كان هذا الإنكار إنكار استبعاد وتعجُّب، لا إنكار تهمة، ولا تكذيبًا.

٥- جاء زمن النفي بـ(إنْ) في أحاديث الكتب الستَّة على النحو الآتي:

أ- (إنْ) نفت الجملة الاسمية في زمن الحال وفي غيره.

ب- (إنْ) نفت الجملة الفعلية بفعليها الماضي والمضارع، فنفت الفعل الماضي غالبًا في الزمن الماضي البعيد أو القريب من الحال أو المطلق، كما نفته نفيًا متكرِّرًا في جميع الأزمنة في موضع واحد، ونفت الفعل المضارع المتكرِّر حدوثه مرتين: مرة في الزَّمن المستقبل، وأخرى في جميع الأزمنة.

٦- حرف النفي (إنْ) القياس فيه ألَّا يعمل؛ لأنه غير مختص بالأسماء أو الأفعال. وقياس هذا الحرف على(ما) النافية في الإعمال فيه شيء من الاضطراب؛ لأنَّ إعمال (ما) النافية على خلاف القياس عند الذين يعملونها، وما خرج عن القياس لا يُقاس عليه. وما سُمِع عن العرب من شواهد نثرية أو شعرية تدلُّ على إعمال حرف النفي (إنْ) عمل (ليس)، إنَّما هو نادر وقليل، ووردتْ روايته من طريق واحد، والشاهد الشعري فيه مجهول القائل؛ ومن ثَمَّ يُحفظ هذا المسموع ولا يُقاس عليه.

٧- (إنْ) النافية لم ترد في القرآن الكريم وقراءاته عاملة عمل (ليس).

٨- (إنْ) النافية لم ترد في أحاديث الكتب الستَّة عاملة عمل (ليس)، ولكن وردتْ في حديث واحد من هذه الأحاديث، محتملة أن تكون عاملة عمل (ليس) عند مَنْ يُعملها، ومحتملة أن تكون غير عاملة عمل (ليس) عند مَنْ يُهملها.

٩- (إنْ) الواقع بعدها اللام الأرجح فيها أنَّها المخفّفة من الثقيلة، واللام بعدها لام تأكيد.

هوامش البحث:

(١) ينظر: د. تمام حسان، الأصول: دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب، النحو – فقه اللغة - البلاغة: ص٩٤، القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م، ود. محمد عبد القادر هنادي، الاستشهاد النحوي بأقوال الصحابة عند الإمام بدر الدين العيني في ضوء كتابه عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ص٥٣، جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، مجلة كلية اللغة العربية، ع٨، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.

(٢) المراد من الحديث الشريف هو أقوال النبيّ، وأقوال الصحابة التي تحكي فعلًا من أفعاله عليه السلام، أو حالًا من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من شؤون عامَّة، أو خاصَّة تتصل بالدين، حتى أقوال بعض الصحابة أو أقوال بعض التابعين، متى جاءت عن طريق المحدّثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغويّ، أو وضع قاعدة نحويَّة. ينظر: الشيخ محمد الخضر حسين، الاستشهاد بالحديث في اللغة: (١٩٧/٣-١٩٨)، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، شعبان ١٣٥٥هـ= أكتوبر ١٩٣٦م.

والكتب الستة أو كتب الأحاديث الستة: هو عبارة عن مصطلح أطلقه علماء الحديث على أهم الكتب التي جمعتْ أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم. وهذه الكتب هي: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجة.

(٣) الباحث هو د. رزاق عبد الأمير الطيَّار(أستاذ النحو العربي في جامعة الكوفة). ينظر: د. رزاق عبد الأمير الطيَّار، معاني الحروف الثنائية والثلاثية بين القرآن الكريم ودواوين شعراء المعلقات السبع: ص٢٣٣، مخطوط دكتوراه بكلية التربية، جامعة بغداد،١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

(٤) ينظر: ورد أحمد فرج الله، أسلوب النفي في صحيح مسلم: ص ١١٩-١٢٢، مخطوط ماجستير بكلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، ١٩٩٧م.

(٥) فإذا تكرَّر لفظ الموضع ودلالته معًا في الحديث الواقع فيه هذا الموضع أو في حديث آخر، اقتصرنا على أحد الموضعين.

(٦) الموضع الذي ورد في هذا الحديث هو قول عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّه عنه: "الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا".

(٧) التابعيُّ عَنْبَسَة بْن سعيد من قريش، "وكانَتْ قريش، مع فصاحتها وحُسن لغاتها ورِقَّة ألسنتها، إذا أتتهُم الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم. فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللغات إلى نَحائزهم وسَلائقهم التي طُبعوا عليها. فصاروا بذلك أفصح العرب". ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ص٥٥، حقَّقه وضبط نصوصه وقدَّم له: د. عمر فاروق الطبَّاع، بيروت، مكتبة المعارف، ط: الأولى، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

(٨) موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري: (٣٨/٥)، قدَّم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

(٩) الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية: (١٥٩/٤– ١٦٠)، تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، بيروت، مطابع الشروق، ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م.

(١٠) (إنْ) النافية إذا اعتبرناها عاملة نقول: اسم (إنْ) النافية وخبرها، وإذا اعتبرناها مهملة نقول: مبتدأ وخبر المبتدأ.

(١١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (٣١٩/١)، تحقيق: د. محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط: العشرون، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

(١٢) البيت من المنسرح، وأنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد. ينظر: المكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف: ص٦٣، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م، والعيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى): (٦٤٩/٢)، تحقيق: د. علي محمد فاخر، ود. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، القاهرة، دار السلام، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

(١٣) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ص ٢٥٩، تحقيق: عبد الغني الدقر، دمشق، الشركة المتحدة للتوزيع، ط: الأولى، ١٩٨٤م.

(١٤) ينظر: الجَوجَري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: (١/ ٣٧٧– ٣٧٨)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٤م، ود. محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، م١، ص٦٣٦، القاهرة، دار الحديث، ١٣٩٢هـ= ١٩٧٢م.

(١٥) من الآية: ٥٦ من سورة غافر.

(١٦) الآية: ١١٥ من سورة الشعراء.

(١٧) من الآية: ٣٤ من سورة الأنفال.

(١٨) بعض السبعة هم: ابن عامر وعاصم وحمزة. ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات: ص٦٧٨، تحقيق: د.شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ، والدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب: (٩٥/١)، صحَّحه وعلَّق عليه: أحمد عزو عناية، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

(١٩) الآية: ٤ من سورة الطارق.

(٢٠) من الآية: ٦٨ من سورة يونس.

(٢١) من الآية: ٢٥ من سورة الجن.

(٢٢) من الآية: ١١١ من سورة الأنبياء.

(٢٣) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٣٤، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دمشق، دار الفكر، ط: السادسة، ١٩٨٥م.

(٢٤) ينظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط: ص١١٧٧، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: الثامنة، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

(٢٥) أخرجه أبو داود في كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب فيما يلزم الإمام من أمر الرعية والحجبة عنه، سنن أبي داود: (١٣٥/٣) برقم ٢٩٤٩، تحقيق: د. محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، د.ت.

(٢٦) أخرجه مسلم في كتاب الزهد والرقائق، صحيح مسلم: (٤/ ٢٢٨٢) برقم ٢٩٧٢، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.

(٢٧) د. محمد محيي الدين عبد الحميد، حاشية منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: (٢١٧/١)، القاهرة، دار التراث، ط: العشرون، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

(٢٨) أخرجه البخاري في كتاب البُيُوع، باب شراء المملوك من الحَربِيّ وَهِبَتِه وَعِتْقِه، صحيح الإمام البخاري: (٣/ ٨٠) برقم ٢٢١٧، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت، دار طوق النجاة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

(٢٩) أخرجه مسلم في كتاب الكُسُوف، باب صلاة الكُسُوف، صحيح مسلم: (٢/ ٦١٨) برقم ٩٠١، والبيهقي في كتاب صلاة الخُسُوف، باب ما يُسْتَحَبُّ للإمام من حضّ

الناس على الخير وأمرهم بالتوبة والتقرب إلى الله –عز وجل– بنوافل الخير في خُطبة الخُسُوف، السنن الكبرى: (٤٧٢/٣) برقم ٦٣٦٤، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الثالثة، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

(٣٠) أخرجه مسلم في كتاب الفرائض، باب مَنْ تركَ مالًا فلورثته، صحيح مسلم: (١٢٣٧/٣) برقم ١٦١٩.

(٣١) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٨٧، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ود. محمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م، والزركشي، البرهان في علوم القرآن: (٧١/٣)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط: الأولى، ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م.

(٣٢) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٨٧.

(٣٣) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٥٧٥.

(٣٤) ينظر: د.عباس حسن، النحو الوافي: (٧٠/١)،(٤٥١/٢)، القاهرة، دار المعارف، ط: الثالثة، د.ت.

(٣٥) تنظر الأمثلة القرآنية لـ(إنْ) النافية في: د. محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، م١، ص٦٣٥–٦٣٨.

(٣٦) من الآية: ١٨٤ من سورة الأعراف.

(٣٧) من الآية: ٦٦ من سورة يونس.

(٣٨) من الآية: ٥٧ من سورة الأنعام.

(٣٩) من الآية: ٦٨ من سورة يونس.

(٤٠) تنظر الأمثلة القرآنية لـ(إنْ) النافية في: د. محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، م١، ص٦٣٥–٦٣٨.

(٤١) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (٢٠٦/٣)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر، ط: الأولى، ١٤١٠هـ =١٩٩٠م، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد: (٣١٣/٢– ٣١٤)، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ =١٩٨٢م، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (٤٨٥/٢)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.ت.

(٤٢) ينظر: ابن الدهان النحوي، كتاب الفصول في العربية: ص٣٣، تحقيق: د. فائز فارس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ =١٩٨٨م، وابن عصفور

الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي: (٥٥٣/١)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوَّاز الشعَّار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٩هـ =١٩٩٨م، وابن عصفور الإشبيلي، المقرب: (٣١٣/٢- ٣١٤)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، د.ن، ط: الأولى، ١٣٩٢هـ =١٩٧٢م، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: (٣١٦/١٠)، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

(٤٣) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية: (٣١١/٤)، ود.عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي: ص١٦٨، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الخامسة، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

(٤٤) استَقْسَمَ فلانٌ: طَلَبَ القِسْمَ الذي قُسِمَ له.

(٤٥) هي سهام صغيرة كان أهل الجاهلية يكتبون على بعضها (افعل)، وعلى بعضها الآخر (لا تفعل)، ويضعونها في كيس، فإذا أراد المرء حاجة أدخل يده في الكيس لإخراج واحد منها، فإذا وجد ما أخرجه مكتوب عليه (افعل) مضى في حاجته، وإذا وجده مكتوب عليه (لا تفعل) لم يمض في حاجته.

(٤٦) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾، صحيح الإمام البخاري: (٤/ ١٣٩) برقم ٣٣٥٢.

(٤٧) (إنْ) في هذا الموضع تحتمل الشرطية والنافية. ينظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري: (٣٥٢/٩)، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصحَّحه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

(٤٨) أخرجه البخاري في كتاب الطَّلاق، باب إذا طُلِّقت الحائض تعتدُّ بذلك الطَّلاق، صحيح الإمام البخاري: (٧/ ٤١) برقم ٥٢٥٢، ومسلم في كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنَّه لو خالف وقع الطلاق، ويُؤمَر برجعتها، صحيح مسلم: (١٠٩٧/٢) برقم ١٤٧١، وأبو داود في كتاب الطلاق، باب في طلاق السنة، سنن أبي داود: (٢٥٦/٢) برقم ٢١٨٤، والترمذي في أبواب الطلاق واللعان عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، باب ما جاء في طلاق السنة، سنن الترمذي: (٣/ ٤٧٠) برقم ١١٧٥، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: الثانية، ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م، والنسائي في كتاب

الطَّلاق، باب الطَّلاق لغير العِدَّة وما يُحتسب منه على المطَلِّق، المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي): (٦/ ١٤١) برقم ٣٣٩٩، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

(٤٩) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، صحيح مسلم: (١/ ٤٣٨) برقم ٦٣١.

(٥٠) أخرجه الترمذي في أبواب الجَنائز عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، باب ما جاء في عِيادة المريض، سنن الترمذي: (٢٩١/٣) برقم ٩٦٩.

(٥١) نُخامَة: ما يدفعه الإنسان من صدره أو أنفه من بلغم أو نحوه.

(٥٢) أخرجه البخاري في كتاب الشُّروط، باب الشُّروط في الجهاد والمُصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشُّرُوط، صحيح الإمام البخاري: (٣/ ١٩٣) برقم ٢٧٣١، والطبراني في المعجم الكبير: (٩/٢٠)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط: الثانية، د.ت.

(٥٣) أخرجه أبو داود في كتاب الزكاة، باب في الرخصة في ذلك، سنن أبي داود: (١٢٩/٢) برقم ١٦٧٨.

(٥٤) أخرجه مسلم في كتاب الصِّيام، باب صيام النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم في غير رمضان، واستحباب أنْ لا يُخْلِيَ شهرًا عن صوم، صحيح مسلم: (٢/ ٨٠٩) برقم ١١٥٦، والنسائي في كتاب الصِّيام، باب ذكر اختلاف ألفاظ النَّاقلين لخبر عائشة فيه، المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي): (١٥٢/٤) برقم ٢١٨٥.

(٥٥) أخرجه البخاري في كتاب تفسير القرآن، باب ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ، بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ١٢] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْكَاذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥]، صحيح الإمام البخاري:(١٠١/٦) برقم ٤٧٥٠.

(٥٦) أخرجه البخاري في كتاب الدِّيات، باب القَسَامَة، السابق: (٩/٩) برقم ٦٨٩٩.

(٥٧) موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري: (٥٠٣/٤).

(٥٨) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾، صحيح الإمام البخاري: (٤/ ١٦٢) برقم ٣٤٢٦.

(٥٩) مثل زيادة الباء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾. من الآية: ١٩٥ من سورة البقرة.

(٦٠) أَنْضَيْتُ: أضْعَفتُ.

(٦١) الحبل هو التل المستطيل من الرمل، أي: والله ما تركت حبلًا من حبال عرفة.

(٦٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب المناسك، باب مَنْ أَتَى عَرَفَة، قبل الفجر، ليلة جَمْعٍ، سنن ابن ماجه: (١٠٠٤/٢) برقم ٣٠١٦، حقق نصوصه ورقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلَّق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

(٦٣) خلف أحدهم، أي: تخلف أحد هؤلاء عن الغزو معنا.

(٦٤) النبيب: صوت التيس عند السفاد.

(٦٥) إِحْدَاهُنَّ: المراد إحدى النساء المغيبات، أي: اللاتي غاب عنهُنَّ أزواجهن.

(٦٦) الْكُثْبَةَ: القليل من اللبن أو غيره.

(٦٧) نَكَلْتُهُ عَنْهُنَّ: رددته عَنْهُنَّ بالعقوبة.

(٦٨) أخرجه أبو داود في كتاب الحُدُود، باب رجم ماعز بن مالك، سنن أبي داود: (١٤٦/٤) برقم ٤٤٢٢.

(٦٩) أخرجه البخاري في أبواب ما جاء في السهو، باب إذا لم يدرِ كم صلَّى ثلاثًا أو أربعًا سَجَدَ سجدتين وهو جالِس، صحيح الإمام البخاري: (٦٩/٢) برقم ١٢٣١، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، صحيح مسلم: (١/ ٣٩٨) برقم ٣٨٩.

(٧٠) ينظر: د.عدنان الخطيب، وقائع مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الدورة الحادية والخمسين: ص٢٣٤، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مج٩، ع٢٨- ٢٩، ربيع الثاني ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.

(٧١) أخرجه مسلم في كتاب الصَّلاة، باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه، صحيح مسلم: (٢٩٢/١) برقم ٣٨٩.

(٧٢) تنظر الأمثلة القرآنية لـ(إنْ) النافية في: د. محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، م١، ص٦٣٦-٦٣٧.

(٧٣) د.محمد عبد الله هزايمه، (إنْ) النافية في القرآن الكريم، استعمالًا ودلالة: ص١٠٣٣، جامعة القصيم، مجلة العلوم العربية والإنسانية، مج٩، ع٣، إبريل ٢٠١٦م.

(٧٤) من الآية: ٥٢ من سورة الإسراء.

(٧٥) من الآية: ١٠٣ من سورة طه.

(٧٦) من الآية: ١٠٤ من سورة طه.

(٧٧) سيبويه، كتاب سيبويه: (٣/ ١٥٢)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

(٧٨) من الآية: ٢٠ من سورة الملك.

(٧٩) من الآية: ٢٩ من سورة يس.

(٨٠) الآية: ٤ من سورة الطارق.

(٨١) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: ص ٢٩٣، علَّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الثانية، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

(٨٢) المبرد، المقتضب: (٢/ ٣٦٢)، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، د.ت.

(٨٣) السابق: (٢/ ٣٦٢).

(٨٤) من الآية:٣١ من سورة يوسف.

(٨٥) من الآية: ١٥ من سورة يس.

(٨٦) د. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: (١/٢٥٧- ٢٥٨)، عمان، دار الفكر، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

(٨٧) من الآية:١٠ من سورة إبراهيم.

(٨٨) من الآية: ١٥ من سورة يس.

(٨٩) الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني: ص٣٣٢، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الثالثة، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

(٩٠) من الآية:١٠ من سورة إبراهيم.

(٩١) الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني: ص٣٣٣.

(٩٢) ينظر: جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة: (٣/٣٤)، تحقيق: د.محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت، دار الجيل، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

(٩٣) ينظر: بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: (١/٤١٠)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصرية، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٣م.

(٩٤) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: (٤/٢٣١).

(٩٥) من الآية: ١٤٤ من سورة آل عمران.

(٩٦) د. أحمد مصطفى المراغي، عُلوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع): ص١٥٣، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

(٩٧) البيت لدريد بن الصمّه الجشمي في ديوانه: ص٤٧، قدَّم له: شاكر الفحّام، جمع وتحقيق وشرح: محمد خير البقاعي، دمشق، دار قتيبة،١٤٠١هـ = ١٩٨١م. والبيت مطلعه في الديوان: وهل أنا إلا من غزيه.

(٩٨) الآية: ١٠٦ من سورة الأنعام.

(٩٩) د. محمد محمد أبو موسى، دلالة التراكيب، دراسة بلاغية: ص١١٥-١١٨، القاهرة، مكتبة وهبة، ط: الثالثة، ٢٠٠٤م.

(١٠٠) موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري: (٢٢٥/١).

(١٠١) ينظر: د. مهدي المخزومي، في النحو العربي "قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث": ص٢١٠-٢١١، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦م.

(١٠٢) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: (٦٨٠/١)، تحقيق: د.علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د.عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د.جورج زيناني، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط: الأولى، ١٩٩٦م.

(١٠٣) تقيّ الدّين الشُّمُنِّي، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: (٩٥/١)، تحقيق: محمد السيِّد عُثمان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

(١٠٤) رواه مسلم في كتاب الكُسُوف، باب صلاة الكُسُوف، صحيح مسلم: (٢/ ٦١٨) برقم ٩٠١، والنسائي في كتاب الكُسُوف، المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي): (٣/ ١٣٢) برقم ١٤٧٤.

(١٠٥) سبق تخريجه في هامش رقم (٦٩).

(١٠٦) رواه مسلم في كتاب الصَّلاة، باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه، صحيح مسلم: (٢٩١/١) برقم ٣٨٩.

(١٠٧) سبق تخريجه في هامش رقم (٤٩).

(١٠٨) رواه النسائي في كتاب السَّهو، باب إذا قِيلَ للرجل صلَّيت هل يقول لا؟ المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي): (٣/ ٨٤) برقم ١٣٦٦.

(١٠٩) سبق تخريجه في هامش رقم (٤٦).

(١١٠) رواه أحمد في المسند: (٤٤٩/٣) برقم ٣٤٥٢، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، ط: الأولى، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م، وابن حبان في كتاب الحظر والإباحة، باب الصُّوَر والمُصَوِّرِين، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: (١٧١/١٣-١٧٢) برقم ٥٨٦١، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: شعيب الأرنؤوط،

بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م، والطبراني في المعجم الكبير: (٣١٤/١١).

(١١١) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٢).

(١١٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير: (٩/٢٠).

(١١٣) رواه ابن حبان في كتاب السير، باب المُوادعة والمُهادنة، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: (١١/ ٢٢١) برقم ٤٨٧٢.

(١١٤) سبق تخريجه في هامش رقم (٦٢).

(١١٥) رواه أبو داود في كتاب المناسك، باب مَنْ لم يُدْرِك عرفة، سنن أبي داود: (١٩٦/٢) برقم ١٩٥٠، وابن خزيمة في كتاب المناسك، باب ذكر وقت الوقوف بعرفة، صحيح ابن خُزَيمة: (١٣٣٠/٢) برقم ٢٨٢٠، حقَّقه وعلَّق عليه وَخرَّج أحاديثه وقدَّم له: د. محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م، وابن عبد البر في "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد": (٢٧٣/٩-٢٧٤)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ.

(١١٦) سبق تخريجه في هامش رقم (٢٥).

(١١٧) أولى: أحق.

(١١٨) سبق تخريجه في هامش رقم (٣٠).

(١١٩) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٠).

(١٢٠) سبق تخريجه في هامش رقم (٦٨).

(١٢١) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٢).

(١٢٢) سبق تخريجه في هامش رقم (٢٦).

(١٢٣) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٨).

(١٢٤) سبق تخريجه في هامش رقم (٦٢).

(١٢٥) موفق الدين ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري: (٣٨/٥).

(١٢٦) أي: عند عدم وجود قرينة سياقية تصرفها إلى نفي غير الحال.

(١٢٧) ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٤١٨).

(١٢٨) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: (١/ ٣٨٨)، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.ت.

(١٢٩) ينظر: د.عباس حسن، النحو الوافي: (٥٧/١، ٦٠٤).

(١٣٠) ينظر: د. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: (٤/ ١٩١- ١٩٢، ١٩٩- ٢٠٠).

(١٣١) من الآية: ١٥ من سورة يس.

(١٣٢) الآية: ٩٣ من سورة مريم.

(١٣٣) الآية: ١٤ من سورة ص.

(١٣٤) من الآية: ٤٤ من سورة الإسراء.

(١٣٥) من الآية: ٢٠ من سورة الملك.

(١٣٦) الماضي المطلق: ويُقصَد به وقوع حدث في فترة ما من الزمن الماضي، من غير تحديد هذا الزمن، أهو في الماضي القريب أم في الماضي البعيد؟ فزمنه عام يستغرق الماضي.

(١٣٧) الآية: ٢٩ من سورة يس. ففي هذه الآية أخبر الله -تعالى- أنَّه أهلك قومًا بصيحة واحدة؛ لأنَّهم لا يؤمنون بالرسل.

(١٣٨) من الآية: ٦٢ من سورة النساء.

(١٣٩) من الآية: ٢٦ من سورة الأحقاف.

(١٤٠) الآية: ٥٣ من سورة يس.

(١٤١) من الآية: ٤١ من سورة فاطر.

(١٤٢) من الآية: ١٤٨ من سورة الأنعام.

(١٤٣) من الآية: ١٠٩ من سورة الأنبياء.

(١٤٤) من الآية: ٤٠ من سورة فاطر.

(١٤٥) ينظر: د. محمد حسن قواقزة، نظام الزمن بين العربية والإنجليزية: دارسة تقابلية: ص٣-٧، مخطوط دكتوراه بكلية الآداب، إربد: جامعة اليرموك، ٢٠٠٩م.

(١٤٦) من الآية: ٦٢ من سورة النساء.

(١٤٧) من الآية: ٥٤ من سورة هود.

(١٤٨) الآية: ٥٣ من سورة يس.

(١٤٩) من الآية: ٢٦ من سورة الأحقاف.

(١٥٠) يدعون: يعبدون.

(١٥١) الآية: ١١٧ من سورة النساء.

(١٥٢) من الآية: ٤١ من سورة فاطر.

(١٥٣) من الآية: ٤٤ من سورة الإسراء.

(١٥٤) الآية: ١٤ من سورة ص.

(١٥٥) من الآية: ٨١ من سورة النمل.

(١٥٦) من الآية: ٣٦ من سورة الأنبياء.

(١٥٧) لم أعثر على الكشَّاف القديم للزمخشري، وهو غير (الكشَّاف) المشهور الذي بين الأيدي الآن.

(١٥٨) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: (١٩٧/٤).

(١٥٩) من الآية: ٨٦ من سورة التوبة.

(١٦٠) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: (٤٧٩/٥).

(١٦١) سبق تخريجه في هامش رقم (٣٠).

(١٦٢) سبق تخريجه في هامش رقم (٦٨).

(١٦٣) سبق تخريجه في هامش رقم (٢٨).

(١٦٤) سبق تخريجه في هامش رقم (٢٥).

(١٦٥) ضَيَاعًا: المراد بهم العيال المحتاجون الضائعون.

(١٦٦) مَوْلَاه: أتولَّى شأنه، وأقوم بأداء دَينه، والوفاء بما عليه.

(١٦٧) سبق تخريجه في هامش رقم (٣٠).

(١٦٨) سبق تخريجه في هامش رقم (٢٦).

(١٦٩) سبق تخريجه في هامش رقم (٢٩).

(١٧٠) محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي، شرح صحيح مسلم (المسمى: الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج): (١١/ ٣٧)، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي، المملكة العربية السعودية، دار المنهاج، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.

(١٧١) سبق تخريجه في هامش رقم (٤٦).

(١٧٢) سبق تخريجه في هامش رقم (٤٨).

(١٧٣) سبق تخريجه في هامش رقم (٤٩).

(١٧٤) سبق تخريجه في هامش رقم (٦٢).

(١٧٥) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٢).

(١٧٦) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٢).

(١٧٧) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٣).

(١٧٨) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٤).
(١٧٩) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٨).
(١٨٠) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٥).
(١٨١) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٦).
(١٨٢) سبق تخريجه في هامش رقم (٥٠).
(١٨٣) سبق تخريجه في هامش رقم (٦٨).
(١٨٤) ينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٣٩).
(١٨٥) سبق تخريجه في هامش رقم (٦٩).
(١٨٦) سبق تخريجه في هامش رقم (٧١).
(١٨٧) الأعلم الشنتمري، المخترع في إذاعة سرائر النحو: ص١٢٦، تحقيق: أ.د.حسن محمود هنداوي، الرياض، دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
(١٨٨) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: (٣ / ١٢٠٧)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الأولى، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ص٢٠٩، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (١/ ٤٥٣).
(١٨٩) المبرد، المقتضب: (٢/ ٣٦٢).
(١٩٠) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (١٤٣/٣)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩١م.
(١٩١) سأذكر هذه الشواهد في المبحث الرابع الذي نحن بصدده.
(١٩٢) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (٣٧٥/١)، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: (١٢٠٧/٣-١٢٠٨)، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٢٠٩، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (٤٥٣/١).
(١٩٣) ابن الوراق، علل النحو: ص٤٥٠-٤٥١، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
(١٩٤) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: (٣٨١/١)، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.
(١٩٥) سيبويه، كتاب سيبويه: (٢٢١/٤).

(١٩٦) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (٣٧٥/١).

(١٩٧) سيبويه، كتاب سيبويه: (٢٢٢/٤).

(١٩٨) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: (٤٤٦/١-٤٤٧)، حقَّقه وقدَّم له: د.عبد المنعم أحمد هريدي، مكَّة المكرمة، دار المأمون للتراث، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

(١٩٩) سيبويه، كتاب سيبويه: (٣٠٩/٢).

(٢٠٠) ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: (٢٨٠/٤)، تحقيق: د.حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

(٢٠١) ينظر: المبرد، المقتضب: (٢/ ٣٦٢).

(٢٠٢) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو: (٢٣٥/١)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

(٢٠٣) ينظر: النحاس، إعراب القرآن: (٨٤/٢- ٨٥)، وضع حواشيه وعلَّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

(٢٠٤) ينظر: الرُّماني، معاني الحروف: ص٥١، حقَّقه وخرَّج حديثه وعلَّق عليه: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسُّونة، بيروت، المكتبة العصرية، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

(٢٠٥) ينظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة: (٤٥٩/١)، تحقيق: د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مكَّة المكرمة، جامعة أم القرى، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

(٢٠٦) ينظر: الهروي، كتاب الأزهية في علم الحروف: ص٤٥، تحقيق: د.عبد المعين الملوحي، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

(٢٠٧) ينظر: مكي القيسي، مشكل إعراب القرآن: (٣٠٧/١)، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

(٢٠٨) ينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (١٤٣/٣).

(٢٠٩) ينظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: (٣٨١/١).

(٢١٠) ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن: (٦٠٨/١)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

(٢١١) ينظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة: (٤٥٩/١)، ومكي القيسي، مشكل إعراب القرآن: (٣٠٧/١)، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري: (١٤٣/٣-١٤٤).

(٢١٢) المبرد، المقتضب: (٢/ ٣٦٢).

(٢١٣) ينظر: ابن جني، الخصائص: (٩٩/١)، تحقيق : محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ= ١٩٥٢م.

(٢١٤) ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: (٢٧٨/٤).

(٢١٥) العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى): (٦٤٩/٢).

(٢١٦) عند الحديث عن استعمالها في صدر الجملة الاسمية.

(٢١٧) ينظر ما يتصل بهذا في الهامش رقم (٤٠).

(٢١٨) ينظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد: (٣٧٦/١).

(٢١٩) من الآية: ١٩٤ من سورة الأعراف.

(٢٢٠) ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: (٢٧٠/١)، تحقيق: د.علي النجدي ناصف، ود.عبد الحليم النجار، ود.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: (٢٧٨/٤).

(٢٢١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في "الجنى الداني في حروف المعاني" للمرادي: ص٣٩٤، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي: (١٢٢/١)، وقف على طبعه وعلَّق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، ذيل بتصحيحات وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ= ١٩٦٦م، ولم أقع عليه فى ديوانه.

اللغة: جنح الليل: أوله، أو آخره. أُسْدًا وأسودًا: جمع أسد.

والبيت شاهد على أنَّ الحرف الناسخ (إنَّ) نصب المبتدأ والخبر (حراسنا أسدًا).

(٢٢٢) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: (٢٧٨/٤-٢٧٩).

(٢٢٣) ينظر: البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب: (١٨٤/١)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، بيروت، دار المأمون للتراث، ط: الثانية، عدة سنوات (١٣٩٣-١٤١٤هـ).

(٢٢٤) ينظر: د. محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١، م١، ص٦٣٥.

(٢٢٥) سبق تخريجه في هامش رقم (٢٩).

(٢٢٦) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: (٥٥٦/٢)، حقَّقه وعلَّق عليه وقدَّم له: محيي الدين ديب مستو، وآخرون، بيروت، دار ابن كثير، ط: الأولى، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

(٢٢٧) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: (٥٢٦/٢)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

(٢٢٨) من الآية: ٧٦ من سورة الإسراء.

(٢٢٩) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو القريشية العدوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله. والبيت من شواهد ابن جني في (سر صناعة الإعراب): (٥٤٨/٢)، دراسة وتحقيق: د.حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط: الثانية، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

(٢٣٠) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: (٥٢٦/٢-٥٢٧).

(٢٣١) من الآية: ٢٠ من سورة الملك.

(٢٣٢) من الآية: ١٥ من سورة يس.

(٢٣٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: (٥٢٧/٢-٥٢٨).

(٢٣٤) ينظر: السابق: (١٩٥/١).

(٢٣٥) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: (١٤٠/٢).

(٢٣٦) ينظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن للأخفش: (٣٩٠/١)، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الأولى، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.

(٢٣٧) من الآية: ١١١ من سورة هود. يعني بتخفيف نون (إن) وميم (لما)، وهي قراءة ابن كثير أيضًا. ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات: ص٣٣٩، وسيبويه، كتاب سيبويه: (١٤٠/٢).

(٢٣٨) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: (١٣٢/٥).

(٢٣٩) السابق: (١٣٣/٥).

(٢٤٠) ينظر: سيبويه، كتاب سيبويه: (١٤٠/٢).

(٢٤١) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ص٣٩٤-٣٩٥.

(٢٤٢) الحرميان: يقصد به من القراء السبعة ابن كثير المكي ونافع المدني، نسبة إلى حرم مكة وحرم المدينة. ينظر ما يتصل بهذا في الهامش رقم (٢٣٧).

(٢٤٣) من الآية: ١١١ من سورة هود.

(٢٤٤) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٥٦.

(٢٤٥) الآية: ٤ من سورة الطارق. ينظر: الأخفش الأوسط، معاني القرآن للأخفش: (١٢٠/١).

(٢٤٦) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: (٥١٣/١-٥١٤).

(٢٤٧) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية: (٣٦٧/٤)، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: (١٢٧٤/٣).

(٢٤٨) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: (١٢٧٤/٣).

(٢٤٩) أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن: (١٢٤/١).

(٢٥٠) السيرافي، شرح كتاب سيبويه: (٣٨٤/٣)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

(٢٥١) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي: (٦٠٤/٢).

المعنى: الحق واضح لا يخفى على عاقل، ولكنَّه لا بد أن يجد من يكابر ويعاند مدعيًا خلافه وضده.

والشاهد فيه قوله: "إن الحق" و"إن هو"، حيث لم يأتِ باللام الفارقة؛ لمجيء الخبر منفيًا "لا يخفى" و"لم يعدم".

(٢٥٢) البيت للطرماح في ديوانه: ص٢٨٠، تحقيق: د.عزة حسن، بيروت، دار الشرق العربي، ط: الثانية، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

شرح المفردات: الأباة: جمع الأبي، وهو الممتنع عن الشيء. الضيم: الظلم. كريم المعدن: كناية عن كرم الأصل.

المعنى: يفخر الشاعر بقومه آل مالك الذين لا يقبلون الظلم، وأنهم كانوا من أصل كريم. وهذا المعنى قرينة دالة على أنَّ (إنْ) مخففة من الثقيلة، وليست (إنْ) النافية.

(٢٥٣) من الآية: ١٥٦ من سورة الأنعام.

(٢٥٤) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: (٦٩٦/٤).

(٢٥٥) من الآية: ١١١ من سورة هود. ينظر ما يتصل بهذا في الهامش رقم (٢٣٧).

(٢٥٦) سيبويه، كتاب سيبويه: (١٤٠/٢).

(٢٥٧) ينظر: النحاس، إعراب القرآن: (١٨٥/٢).

(٢٥٨) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: ص١٩٠-١٩١، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق، ط: الرابعة، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

(٢٥٩) ينظر: مكي القيسي، مشكل إعراب القرآن: (٣٧٥/١).

(٢٦٠) ينظر: الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ص٤٩٩، اعتنى به وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط: الثالثة، ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.

(٢٦١) ينظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: (٢٩/٢).

(٢٦٢) ينظر: فخر الدين الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: (٤٠٥/١٨)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط: الثالثة، ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.

(٢٦٣) ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن: (٧١٦/٢).

(٢٦٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص ٥٦.

(٢٦٥) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص٢٢، مكَّة المكرمة، دار التعاون، د.ت، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (٣٧٧/١-٣٧٨).

(٢٦٦) ينظر: د. محمد محيي الدين عبد الحميد، حاشية منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: (٣٧٨/١-٣٧٩).

(٢٦٧) ينظر: النحاس، إعراب القرآن: (١٨٥/٢).

(٢٦٨) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: (١٥٩/١).

(٢٦٩) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: (٤٠٧/٦)، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: (٥٨٢/١٠)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

(٢٧٠) ينظر: ثروت السيد رحيم، ظاهرة النفي في الحديث الشريف بين التوصيف والتنظير: دراسة نحوية في صحيح البخاري: ص ٨٥-٨٧، مخطوط ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م.

(٢٧١) أخرجه البخاري في كتاب الهِبَة وفضلِها وَالتَّحريض عليها، باب مَن استَعار مِن النَّاس الفَرَس والدَّابَّة وغيرها، صحيح الإمام البخاري: (١٦٥/٣) برقم ٢٦٢٧.

(٢٧٢) أخرجه البخاري في كتاب العِلم، باب مَن أجاب الفُتْيا بإشارة اليد والرَّأس، السابق: (٢٨/١) برقم ٨٦.

(٢٧٣) ينظر ما يتصل بهذا في الهامش رقم (٤٧).

مصادر البحث ومراجعه:

أولًا: الكتب المطبوعة:

*** د.أحمد مصطفى المراغي:**

- عُلوم البلاغة (البيان والمعاني والبديع)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

*** الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة(ت٢١٥هـ):**

- معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د.هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الأولى، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.

*** الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى(٤١٠-٤٧٦هـ):**

- المخترع في إذاعة سرائر النحو، تحقيق: أ.د.حسن محمود هنداوي، الرياض، دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

*** الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله(٥١٣-٥٧٧هـ):**

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: د.طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

*** البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي(١٩٤ - ٢٥٦هـ):**

- صحيح الإمام البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت، دار طوق النجاة، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.

*** البغدادي، عبد القادر بن عمر(١٠٣٠- ١٠٩٣هـ):**

– شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، بيروت، دار المأمون للتراث، ط: الثانية، عدة سنوات (١٣٩٣ – ١٤١٤هـ).

*** أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله(ت٦١٦هـ):**

– التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، مصر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

*** بهاء الدين السبكي، أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي(ت٧٧٣هـ):**

– عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصرية، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

*** البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت٤٥٨هـ):**

– السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الثالثة، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

*** الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى (ت٢٧٩هـ):**

– سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: الثانية، ١٣٩٥هـ= ١٩٧٥م.

*** تقيّ الدّين الشُّمُنِّي، أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن حسن(٨٠١-٨٧٢هـ):**

– المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تحقيق: محمد السيِّد عُثمان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

*** د. تمام حسان:**

– الأصول: دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب، النحو–فقه اللغة – البلاغة، القاهرة، عالم الكتب، ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.

*** التهانوي، محمد علي بن علي بن محمد حامد (ت. بعد ١١٥٨هـ):**

– موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: د.علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د.عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د.جورج زيناني، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط: الأولى، ١٩٩٦م.

*** الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت٤٧١، أو ٤٧٤هـ):**

– دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الثالثة، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

*** جلال الدين القزويني، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر(٦٦٦–٧٣٩هـ):**

– الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت، دار الجيل، ط: الثالثة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

*** ابن جني، أبو الفتح عثمان(ت٣٩٢هـ):**

– الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ= ١٩٥٢م.

– سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د.حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط: الثانية، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: د. علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

*** الجَوجَري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد (ت٨٨٩هـ):**

– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٤م.

*** ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي(ت٣٥٤هـ):**

– الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

*** ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي(٧٧٣– ٨٥٢هـ):**

– فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصحَّحه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

*** ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني(ت٢٤١هـ):**

– مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، ط: الأولى، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

*** أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف(ت٧٤٥هـ):**

– ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الأولى، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

– البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د.حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

*** ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد(ت٣٧٠هـ):**

– الحجة في القراءات السبع، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق، ط: الرابعة، ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

*** ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق(ت٣١١هـ):**

– صحيح ابن خُزَيمة، حقَّقه وعلَّق عليه وَخرَّج أحاديثه وقدَّم له: د.محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط: الثالثة، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م.

*** أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير السجستاني(٢٠٢-٢٧٥هـ):**

- سنن أبي داود، تحقيق: د. محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، د.ت.

*** دُرَيْد بن الصِّمَّه الجشمي، دُرَيْد بن معاوية بن الحارث (ت٨هـ):**

- ديوان دريد بن الصمّه الجشمي، قدَّم له: شاكر الفحّام، جمع وتحقيق وشرح: محمد خير البقاعي، دمشق، دار قتيبة، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

*** الدماميني، محمد بن أبي بكر(ت٨٢٨هـ):**

- شرح الدماميني على مغني اللبيب، صحَّحه وعلَّق عليه: أحمد عزو عناية، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

*** ابن الدهان النحوي، أبو محمد سعيد بن المبارك (ت٥٦٩هـ):**

- كتاب الفصول في العربية، تحقيق: د. فائز فارس، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٠٩هـ =١٩٨٨م.

*** الرضي الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ):**

- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، بيروت، مطابع الشروق، ١٣٩٨هـ= ١٩٧٨م.

*** الرُّماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله(٢٩٦- ٣٨٤هـ):**

- معاني الحروف، حقَّقه وخرَّج حديثه وعلَّق عليه: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسُّونة، بيروت، المكتبة العصرية، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

*** الزركشي، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (٧٤٥-٧٩٤هـ):**

- البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط: الأولى، ١٣٧٦هـ = ١٩٥٧م.

*** الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد(٤٦٧-٥٣٨هـ):**

– تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه: خليل مأمون شيحا، بيروت، دار المعرفة، ط: الثالثة، ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.

*** ابن السراج، أبو بكر محمد بن السِّري بن سهل البغدادي(ت٣١٦هـ):**

– الأصول في النحو، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

*** السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف(ت٧٥٦هـ):**

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د.أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

*** سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ):**

– كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

*** السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان(٢٨٤– ٣٦٨هـ):**

– شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

*** السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر(٨٤٩–٩١١هـ):**

– شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلَّق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، ذيل بتصحيحات وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ= ١٩٦٦م.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.ت.

*** ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة(ت٥٤٢هـ):**

– أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩١م.

*** الصبان، أبو العرفان محمد بن علي(ت١٢٠٦هـ):**

– حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، القاهرة، المكتبة التوفيقية، د.ت.

*** الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق (من نحاة القرن الرابع):**

– التبصرة والتذكرة، تحقيق: د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مكَّة المكرمة، جامعة أم القرى، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

*** الطَّبَرَانى، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب (٢٦٠-٣٦٠هـ):**

– المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ط: الثانية، د.ت.

*** الطرماح، أبو نَفْر الحكم بن حكيم بن الحكم بن نفر(عاش في النصف الثاني من القرن الأول للهجرة، وفي أوائل القرن الثاني):**

– ديوان الطرماح، تحقيق: د.عزة حسن، بيروت، دار الشرق العربي، ط: الثانية، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

*** ابن عادل، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي(ت٧٧٥هـ):**

– اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

*** د.عبَّاس حسن:**

– النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط: الثالثة، د.ت.

*** ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد(ت٤٦٣هـ):**

– التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ.

*** د.عبد السلام هارون:**

– الأساليب الإنشائية في النحو العربي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط: الخامسة، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

*** ابن عصفور الإشبيلي، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمَّد بن عليّ(٥٩٧-٦٦٩هـ):**

– شرح جمل الزجاجي، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوَّاز الشعَّار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٩هـ =١٩٩٨م.

– المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، د.ن، ط: الأولى، ١٣٩٢هـ =١٩٧٢م.

*** ابن عقيل، بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن(٦٩٨-٧٦٩هـ):**

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: د. محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط: العشرون، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

– المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ =١٩٨٢م.

***العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت٨٥٥هـ):**

– المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، تحقيق: د.علي محمد فاخر، ود.أحمد محمد توفيق السوداني، ود.عبد العزيز محمد فاخر، القاهرة، دار السلام، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

*** ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ):**

– الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، حقَّقه وضبط نصوصه وقدَّم له: د. عمر فاروق الطبَّاع، بيروت، مكتبة المعارف، ط: الأولى، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

*** د. فاضل صالح السامرائي:**

– معاني النحو، عمان، دار الفكر، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

*** فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين(ت٦٠٦هـ):**

– التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط: الثالثة، ١٤٢٠هـ= ٢٠٠٠م.

*** الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ):**

– القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: الثامنة، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

*** ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ):**

– تأويل مشكل القرآن، علَّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الثانية، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

*** القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم(٥٧٨– ٦٥٦هـ):**

– المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، حقَّقه وعلَّق عليه وقدَّم له: محيي الدين ديب مستو، وآخرون، بيروت، دار ابن كثير، ط: الأولى، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

*** ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٩–٢٧٣هـ):**

– سنن ابن ماجه، حقق نصوصه ورقَّم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلَّق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

*** ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (٦٠٠–٦٧٢هـ):**

– ألفية ابن مالك في النحو والصرف، مكَّة المكرمة، دار التعاون، د.ت.

– شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر، ط: الأولى، ١٤١٠هـ =١٩٩٠م.

– شرح الكافية الشافية، حقَّقه وقدَّم له: د.عبد المنعم أحمد هريدي، مكَّة المكرمة، دار المأمون للتراث، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

*** المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر(٢١٠-٢٨٥هـ):**

- المقتضب، تحقيق: د.محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، د.ت.

*** ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي(ت٣٢٤هـ):**

- كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: د.شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ.

*** محمد الأمين بن عبد الله الأُرَمي:**

- شرح صحيح مسلم (المسمى: الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي، المملكة العربية السعودية، دار المنهاج، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.

*** د. محمد عبد الخالق عضيمة:**

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القاهرة، دار الحديث، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.

*** د. محمد محمد أبو موسى:**

- دلالة التراكيب، دراسة بلاغية، القاهرة، مكتبة وهبة، ط: الثالثة، ٢٠٠٤م.

*** د.محمد محيي الدين عبد الحميد:**

- حاشية منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، القاهرة، دار التراث، ط: العشرون، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

*** المرادي، بدر الدين أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ(ت٧٤٩هـ):**

- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ود. محمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

*** الإمام مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(٢٠٦-٢٦١هـ):**

– صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.

*** المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح(ت٨٠٧هـ):**

– شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م.

*** مكي القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد(ت٤٣٧هـ):**

– مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.

*** د. مهدي المخزومي:**

– في النحو العربي "قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث"، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٦م.

*** النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(ت٣٣٨هـ):**

– إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلَّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

*** النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن عليّ بن شعيب(٢١٤– ٣٠٣ هـ):**

– المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط: الثانية، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

*** الهروي، أبو الحسن علي بن محمد النَّحوي(ت٤١٥هـ):**

– كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق: د.عبد المعين الملوحي، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

*** ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري المصري(٧٠٨–٧٦١هـ):**

– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، دمشق، الشركة المتحدة للتوزيع، ط: الأولى، ١٩٨٤م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دمشق، دار الفكر، ط: السادسة، ١٩٨٥م.

*** ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس(ت٣٨١هـ):**

– علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

*** ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي (٥٥٣– ٦٤٣هـ):**

– شرح المفصل للزمخشري، قدَّم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

ثانيًا: الرسائل الجامعية:

*** ثروت السيد رحيم:**

– ظاهرة النفي في الحديث الشريف بين التوصيف والتنظير: دراسة نحوية في صحيح البخاري، مخطوط ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م.

*** د. رزاق عبد الأمير الطيَّار:**

– معاني الحروف الثنائية والثلاثية بين القرآن الكريم ودواوين شعراء المعلقات السبع، مخطوط دكتوراه بكلية التربية، جامعة بغداد، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

*** د. محمد جاسم راضي:**

– أساليب النفي في سنن أبي داود، دراسة نحوية وصفية دلالية، مخطوط دكتوراه بكلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، ٢٠١٥م.

*** د. محمد حسن قواقزة:**

– نظام الزمن بين العربية والإنجليزية: دارسة تقابلية، مخطوط دكتوراه بكلية الآداب، إربد: جامعة اليرموك، ٢٠٠٩م.

*** ورد أحمد فرج الله:**

– أسلوب النفي في صحيح مسلم، مخطوط ماجستير بكلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، ١٩٩٧م.

ثالثًا: الدوريات:

*** د. أسماء عبد الباقي محمد:**

– أسلوب النفي في بعض الأحاديث النبوية الشريفة: صحيح مسلم أنموذجًا، جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، ع١٠٢، ٢٠١٢م.

*** د.عدنان الخطيب:**

– وقائع مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الدورة الحادية والخمسين، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مج٩، ع٢٨– ٢٩، ربيع الثاني ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.

*** الشيخ محمد الخضر حسين:**

– الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٣، شعبان ١٣٥٥هـ= أكتوبر ١٩٣٦م.

*** د. محمد عبد القادر هنادي:**

– الاستشهاد النحوي بأقوال الصحابة عند الإمام بدر الدين العيني في ضوء كتابه عمدة القاري شرح صحيح البخاري، جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، مجلة كلية اللغة العربية، ع٨، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٦م.

*** د. محمد عبد الله هزايمه:**

– (إنْ) النافية في القرآن الكريم، استعمالًا ودلالة، جامعة القصيم، مجلة العلوم العربية والإنسانية، مج٩، ع٣، إبريل ٢٠١٦م.